المسؤولية عن الفعل الضار الناتجة عن أضرار سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي في القانون العُماني (دراسة تحليلية وصفية)

العنود بنت إبراهيم بن عبيد الفارسية*

الملخص:

نظم القانون العماني استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي في قوانين متفرقة مثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر رقم ٢٠١١/١٢، وقانون تنظيم الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٣٠، وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة، وظهور تطبيقات جديدة، وتطور الخدمات التي تقدمها هذه التطبيقات، ومن هذا المنطلق لابد من إيجاد إطار قانوني ينظم الاستخدام المشروع لهذه التطبيقات.

تكمن إشكالية البحث الرئيسية في معرفة مدى كفاية قواعد المسؤولية عن الفعل الضار لتعويض الأضرار الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات التواصل الاجتماعي، ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم تطبيقات التواصل الاجتماعي، وأنواعها، وبيان الإطار التشريعي لاستخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، واستعراض قواعد التعويض عن أضرار سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي.

لحل إشكالية البحث والتساؤلات الناشئة عنها تم اتباع المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي، وتم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: تتعدد صور فعل الاضرار الواردة على تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل التعدي على الحياة الخاصة، والبيانات الشخصية، والملكية الفكرية، والتعدي على هوية الأفراد، واختراق الحساب، وأهم توصية توصل إليها البحث هي إفراد قانون أو لائحة لتنظيم استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، ويتم التوضيح فيه الأفعال التي تعد غير قانونية، وطريقة إثبات فعل الإضرار، وبيان كيفية التعويض في حالة عدم معرفة المعتدي.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات التواصل الاجتماعي – المسؤولية عن الفعل الضار – التعويض – الضرر.

---

* ماجستير في القانون المدني– كلية الحقوق – جامعة السلطان قابوس.

Liability for Harmful Action Resulting from the Damage Caused by the Use of Social Media Applications In Omani Law (A Descriptive Analytical Study)

Alanood bint Ibrahim bin Obaid Alfarsia*

Abstract:

Omani law regulates the uses of social media applications in various laws such as the Cybercrime law and the Law on Regulating Communications, and in light of the rapid technical developments, the emergence of new applications, and the development of the services provided by these applications, and from this standpoint, it is necessary to find a legal framework that regulates the legitimate use of these applications.

The main issue in this research lies in the absence of a specific law regulating the use of social media applications. Therefore, Are the rules of liability for wrongful acts sufficient to compensate for the damages arising from the misuse of these applications? Therefore, this study aimed to understand the concept of social media applications, their types, outline the legislative framework for the use of social media applications, and review the rules of compensation for damage caused by the misuse of social media applications.

To solve the problematic research and the questions arising from it, the researcher adopted the analytical method and the descriptive method, and a number of results were reached, the most important of which are: There are various forms of harm associated with social media applications, such as invasions of privacy, breaches of personal data, intellectual property violations, identify theft, and account hacking. The most important recommendation that the research reached is the need to issue a law or regulation to regulate the uses of social media applications, and illustrate the actions that are considered illegal, the method of proving the act of harm, explaining how to compensate in the event that the aggressor is not known.

Keywords: Social Media Applications - Liability for Harmful Action – Compensation - Damage.

---

* Master of Civil Law, College of Law, Sultan Qaboos University.

المقدمـــة

تُعد تطبيقات التواصل الاجتماعي إحدى نتاج التطور التقني، والوسيلة التي يتواصل بها الافراد، كما إنها منصات يتم فيها نشر الأخبار والأحداث الجارية في دول العالم، وكنتيجة لهذا التطور الذي تشهده البشرية أصبح للأفراد مساحات متعددة للتعبير عن آرائهم، ولإظهار مواهبهم، وفي المقابل لابد من وجود إطار قانوني ينظم طريقة استخدام هذه التطبيقات بصورة لا تسيء للغير، والمجتمع، بحيث يكون المحتوى المنشور عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي مشروعاً ولا يسيء للمجتمع وقيمه، والنظام والآداب العامة، وأن يتم التعامل مع التعليقات المسيئة في هذه التطبيقات بشكل رادع يمنع الأفراد من كتابتها إذا كانت تعد تعدياً على الغير، أو أمن الدولة، أو الدين الإسلامي.

اهتم المشرع العماني بهذه المسألة حيث توجد عدد من القوانين التي حددت بعض الأفعال التي تعد مجرمة قانوناً، وتُعد غير مشروعة، وفرضت عليها عقوبات جزائية وهم: قانون تنظيم الاتصالات رقم (٢٠٠٢/٣٠)[١]، وقانون المعاملات الإلكترونية رقم (٢٠٠٨/٦٩)[٢]، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٢٠١١/١٢[٣]، كما يستطيع الفرد الحصول على تعويض عن الضرر الذي يقع عليه بناء على أحكام المسؤولية عن الفعل الضار.

---

[١] قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) في تاريخ ١٢ من مارس سنة ٢٠٠٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٧١٥) الصادر في ٢٠٠٢/٣/١٧م، وخضع هذا القانون لعدة تعديلات آخرها المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٦٨) الصادر في ١٢ من يونيو سنة ٢٠١١م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٩٣٧) الصادر في ٢٠١١/٦/١٥م.

[٢] قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٩) في تاريخ ١٧ من مايو ٢٠٠٨م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٨٦٤) الصادر في ٢٠٢٣/٦/١.

[٣] قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٢) في تاريخ ٦ من فبراير سنة ٢٠١١، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٩٢٩) الصادر في ٢٠١١/٢/١٥م.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال دور وتأثير تطبيقات التواصل الاجتماعي في المجتمع اليوم، حيث تعد هذه التطبيقات كصحيفة يستطيع الفرد التعرف على أخبار بلده، والعالم بأكمله من خلالها وهو في مكانه، كما تُعد وسيلة للتواصل والتفاعل مع الآخرين، كذلك أصبحت تشكل جزءاً مهماً في بعض الوظائف لجذب العملاء، وفي الجانب الآخر تؤثر تطبيقات التواصل الاجتماعي على أمن وقيم المجتمع، وعلى الرغم من الإيجابيات الناتجة عن تطبيقات التواصل الاجتماعي، والتسهيلات التي حظي بها الفرد بنشوئها، إلا أنه قد ينتج عن استخدامها عدداً من الأضرار للغير، وترجع أسباب هذه الأضرار إلى جهل الأفراد بدور هذه التطبيقات في العصر الحالي، ونقص التشريعات والقوانين التي تنظم استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي ونشر المحتوى المناسب من خلالها.

ولذلك تكمن أهمية البحث في معرفة قواعد المسؤولية عن الفعل الضار للتعويض عن أضرار الاستخدام غير المشروع لتطبيقات التواصل الاجتماعي، وهذا يفيد في معرفة المسؤول عن التعويض في حالة الاضرار بالغير عن طريق سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في عدم وجود قانون خاص ينظم استخدام تطبيق التواصل الاجتماعي، وعند تطبيق أحكام المسؤولية عن الفعل الضار يتبين إنه قد يصعب إثبات فعل الأضرار عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وبالتالي هل تكفي قواعد المسؤولية عن الفعل الضار لتعويض الأضرار الناشئة عن استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي؟ أو هناك حاجة إلى إفراد قانون ينظم استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي؟

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على أساس تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون المعاملات المدنية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم

(٢٠١٣/٢٩)، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (٢٠١١/١٢)، والأحكام القضائية ذات الصلة، ووصف تطبيقات التواصل الاجتماعية من جميع جوانبها مثل تعريفها، وأنواعها، والتنظيم القانوني لاستخدامها.

الدراسات السابقة:

١) عنوان الدراسة: التعويض عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، ٢٠٢٢

اسم الباحث: أحمد عبد الحميد أمين سليمان.

تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية المدنية عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وقسمت الدراسة إلى مبحث تمهيدي تناول إشكاليات التنظيم القانوني للمسؤولية المدنية عن النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وأربعة مباحث أخرى استعرض الأول حالات الاعتداء على النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وتطرق المبحث الثاني إلى الأشخاص المسؤولون عن النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، في حين تناول المبحث الثالث أركان المسؤولية المدنية عن النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، واستعرض المبحث الرابع التعويض عن النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة محل البحث من خلال إنها تناولت المسؤولية عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل أوسع، في حيان تناول البحث المسؤولية عن الفعل الضار دون التطرق إلى المسؤولية العقدية، كما اقتصرت الدراسة محل البحث على تحليل القانون العماني، بينما قارنت الدراسة الأولى بين القانون الفرنسي والمصري.

٢) عنوان الدراسة: منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانونية عن المحتوى غير المشروع

اسم الباحث: محمود محمد أبو فروة

استعرضت هذه الدراسة مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي عن المحتوى غير المشروع من خلال تقسيم البحث إلى مطلبين تناول الأول ماهية منصات التواصل الاجتماعي وحدود مشروعية محتواها، بينما تطرق المطلب الثاني إلى نطاق مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي والتعامل التشريعي معها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة محل البحث من خلال تناولها طبيعة منصات التواصل الاجتماعي بشكل واسع، والتعرض إلى القانون الفرنسي، بينما استعرضت الدراسة محل البحث إلى المسؤولية عن الفعل الضار بشكل مُفصل، كما اقتصرت الدراسة على تحليل القانون العماني دون التطرق إلى قانون آخر.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث هذا البحث إلى مبحثين، يستعرض المبحث الأول ماهية تطبيقات التواصل الاجتماعي وتنظيمها القانوني، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى المسؤولية التقصيرية الناتجة عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول

ماهية تطبيقات التواصل الاجتماعي وتنظيمها القانوني

تمهيد وتقسيم:

استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي يجب أن يكون وفق الإطار القانوني الذي وضعه المشرع العماني؛ ونظراً لتطور هذه التقنية بشكل متسارع تتطور طرق الاستخدام غير المشروعة والتي تشكل ضرراً للغير؛ ولذلك صدرت العديد من القوانين التي تواكب هذه التطورات، والتطرق إلى المسؤولية عن الفعل الضار الناتجة عن سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي يتطلب استعراض مفهوم هذه التطبيقات وأنواعها، وتوضيح

التنظيم التشريعي لاستخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم تطبيقات التواصل الاجتماعي وأنواعها.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لتطبيقات التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان.

المطلب الأول

مفهوم تطبيقات التواصل الاجتماعي وأنواعها

يستعرض هذا المطلب مفهوم تطبيقات التواصل الاجتماعي في اللغة والقانون في الفرع الأول، والتنظيم القانوني لهذه التطبيقات في سلطنة عمان في الفرع الثاني.

الفرع الأول

مفهوم تطبيقات التواصل الاجتماعي

أولاً- في اللغة: التطبيق من كلمة طبق والطّبَقُ هو غطاء كل شي، وجمعها أطباق[٤]، والتطبيق هو إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها[٥]، في حين ترجع كلمة التواصل إلى كلمة وصل وهو خلاف الهجران والفصل[٦]، ويقال وصل فلان

---

[٤] ابن منظور، لسان العرب، دار المعرفة، القاهرة، ١٨٨٢-١٨٩١م، ص ٢٦٣٦ متوفر نسخة إلكترونية على الرابط تحميل وقراءه كتاب معجم لسان العرب لابن منظور - pdf المكتبة القانونية (legal-library-books.com)، (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/١٠/١٥- ٣:٣٤ PM)

[٥] المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤، ص ٥٥٠ متوفر على تحميل كتاب المعجم الوسيط - pdf مكتبة نور(noor-book.com) ، (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/١٠/١٥- ٥:٠٦ (PM) .

[٦] ابن منظور، مرجع سابق، ص ٤٨٥٠، (تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/١٠/١٥-١١:١٠ PM)

وصلاً أي دعا[٧]، ترجع كلمة الاجتماعي إلى كلمة جمع، وجمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمعّه وأجتمع وأجمعه فاجتمع[٨]، والاجْتِماع هو علم يتعلق في نشوء الجماعات الإنسانية، ونموها، وطبيعتها، وقوانينها، ونُظُمها[٩].

أ) القانون: تختلف التسميات التي تطلق على تطبيقات التواصل الاجتماعي، فعلى سبيل المثال تعد وسائل التواصل الاجتماعي، أو وسائل الاعلام الاجتماعي أو مواقع التواصل الاجتماعي، أو الشبكات الاجتماعية، أو شبكات التواصل، ويثار التساؤل هنا هل جميعها تشير إلى ذات المضمون، أو هل يختلف المضمون باختلاف مصطلح التواصل والاعلام، وبالتالي يختلف الإطار القانوني لكل مصطلح، فكلمة التواصل تعني وجود اتصال بين أطراف يكون كلٌ منهما مرسل ومتلقي في الوقت ذاته، في حين الاعلام هو إخبار الطرف الآخر بأمر يجب أن يصل إلى علمه، وبالتالي تتحقق عملية الاعلام فور علم الشخص بالأمر، بينما التواصل بين الأشخاص مستمر ومبني على التفاهم والثقة بين الأطراف والحاجة الإنسانية للإنسان في التواصل مع الناس[١٠].

يطلق كذلك مصطلح الاعلام على تطبيقات التواصل الاجتماعي؛ لأنها تقوم بدور وسائل الاعلام التقليدي، وبالتالي أصبح يطلق عليها الاعلام الاجتماعي (Social media)[١١]، ولكن هذا لا يعني أن ينحصر دور تطبيقات التواصل الاجتماعي في الاعلام فقط، بل المقصد من ذلك قدرة المستخدم على مخاطبة الجمهور وتفاعلهم معه،

---

[٧] المعجم الوسيط، مرجع سابق (تاريخ الاطلاع ١٥/١٠/٢٠٢٣- ١١:٠٤ PM).

[٨] ابن منظور، مرجع سابق، ص٦٧٨.

[٩] المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص١٣٥.

[١٠] محمد بابكر العوض، الاتصال والتواصل في مجتمع المعرفة: نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المجلد (٢١)، العدد (٨١)، ٢٠١٥، ص ١١٥.

[١١] مريم ماضوي، الشبكة الاجتماعية الرقمية كمجال عام رقمي: قراءة في الأبعاد والحدود، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، جامعة الجلفة، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص ٧٠٨.

وهذا يعتمد على طريقة استخدام كل مستخدم للتطبيق، إذ قد تخصص جهة إعلامية حساب خاص بها على إحدى تطبيقات التواصل الاجتماعي لنشر الأخبار من خلالها، وفي هذه الحالة تختلف القوانين المطبقة عليها في حالة انتهاك القانون عن الفرد الذي يخصص حسابه الشخصي لنشر الأخبار[١٢].

يعد وضع تعريف قانوني لتطبيقات التواصل الاجتماعي أمراً في غاية الصعوبة، وذلك لأن هناك عدداً من التحديات تعيق هذا الأمر وتتمثل في التطور المتسارع لهذه التطبيقات والتي قد تغير من الخدمات التي تقدمها، وبالتالي يسهم هذا التطور في تغيير التكييف القانوني للتطبيقات، ومن جهة أخرى يرتبط مفهومها بعلم الاجتماع أكثر من العلم القانوني وذلك فيما يتعلق بمجال الاتصال والاعلام[١٣].

من التعاريف الواردة لتطبيقات التواصل الاجتماعي: وسائط إلكترونية غير مادية، والتي قد تكون مواقع أو تطبيقات تكون عبر شبكة الإنترنت، ويستطيع مستخدمي التطبيق التواصل مع المستخدمين الآخرين والتفاعل معهم سواء كان بالكتابة أو الصور أو الفيديو، وتدار هذه التطبيقات من قبل شركة تجارية، فعلى سبيل المثال موقع انستجرام دوت كوم Instagram.com، أو تطبيق انستجرام Instagram[١٤].

كما عرف المشرع العماني المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في لائحة تنظيم مزاولة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي" أي موقع إلكتروني أو برنامج أو تطبيق إلكتروني أو أي تقنية معلومات أخرى يتم استخدامها عبر الشبكة المعلوماتية بواسطة الأجهزة الإلكترونية، والتي تتيح لمستخدميها إمكانية التفاعل مع المستخدمين الآخرين، وذلك من خلال ما يتم مشاركته

---

(١٢) محمود محمد أبو فروة، منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانوني عن المحتوى غير المشروع، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٣)، ٢٠٠٠، ص ١٦٨.

(١٣) محمود محمد أبو فروة، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٤) المرجع السابق.

معهم عبر هذه الوسائل كالصور والمدونات والفيديوهات وغيرها، للوصول إلى العملاء والتفاعل معهم"[١٥]، ومن هذا التعريف يتبين بأن تطبيق التواصل الاجتماعي هو ما يتم استخدامه عبر شبكة الإنترنت من خلال الأجهزة الإلكترونية، والتي تمنح مستخدميها التفاعل والتواصل مع الغير عن طريق الرسائل النصية أو الصور أو الفيديو وغيرها، وتتفق الباحثة مع استخدام مصطلح تطبيقات أو مواقع أو وسائل التواصل الاجتماعي بدلا من كلمة الاعلام.

يتضح من خلال البحث بأن تطبيق التواصل الاجتماعي هو عبارة عن موقع أو تطبيق إلكتروني أو أي تقنية معلومات تسمح لمستخدميها التفاعل والتواصل مع بعضهم البعض سواء كان عن طريق الرسائل المكتوبة أو مشاركة الصور أو الفيديوهات، وغيره مما يتم مشاركته.

الفرع الثاني

أنواع تطبيقات التواصل الاجتماعي

توجد العديد من تطبيقات التواصل الاجتماعي وسنقتصر في هذا الفرع على أهم التطبيقات المستخدمة في سلطنة عمان:

أولاً- المدونات (Blog): تعرف على إنها تطبيق أو موقع على الإنترنت تظهر فيه المنشورات بطريقة مرتبة ترتيباً زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، وينشر فيها المستخدم

---

[١٥] قرار وزاري رقم ٦١٩ / ٢٠٢٢ بإصدار لائحة تنظيم مزاولة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ ٢١ من ديسمبر ٢٠٢٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٤٧٣) الصادر في ٢٥ من ديسمبر ٢٠٢٢م.

يومياته، واهتماماته، ويتفاعل المستخدمين الآخرين في التطبيق أو الموقع على المنشورات، ويستطيع المستخدم أرشفة المنشورات لتسهيل العودة إليها [١٦].

هناك العديد من أنواع المدونات، فقد تكون مدونة تحتوي على روابط تشعبيه يضع مالكها العديد من الروابط التي يرغب من المستخدمين زيارتها والاطلاع عليها، أو قد تكون مدونة يومية يدون عليها المستخدم يومياته، أو قد تكون مدونة متضمنة مقالات يُعلق من خلالها المستخدم على الأخبار والأحداث الجارية، أو قد تكون المدونة تختص بالصور فقط أو الفيديوهات، بالإضافة إلى المدونة المتضمنة على مقطع بث إذاعي[١٧] يسجله صاحب المدونة وهو ما يسمى بالبودكاست (Podcasts)، وكذلك المدونة المتنوعة التي تشتمل على أكثر من نوع من المدونات، وقد يدير المدونة شخص واحد، أو عدة أشخاص[١٨]، ومن الأمثلة على هذه المدونات فيسبوك (Facebook)، وتويتر (Twitter)، وإنستغرام (Instagram)، وسناب شات (Snap chat)، والواتساب (WhatsApp)، ولينكد إن (linked in).

---

[١٦] عصام محمد رشيد منصور، المدونات الإلكترونية مصدر جديد للمعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد (٥)، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

[١٧] عرفت المادة (١٤/١) البث الإذاعي بأنه " الاتصال الراديوي الذي يستخدم الترددات الإذاعية الواردة في جدول توزيع الطيف الترددي ويكون إرساله معدا ليستقبله أي شخص مباشرة، ويشمل البث الصوتي أو المرئي." من المرسوم سلطاني رقم ٦٤ / ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٣٠ / ٢٠٠٢ وقانون تنظيم الاتصالات المرافق له، والصادر في ٣ من يوليو سنة ٢٠٠٧م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٨٤٣) الصادر في ١٥ / ٧ / ٢٠٠٧م.

[١٨] رفعت محمد حسن المليجي، شحاتة محمد المراغي، عبادة أحمد عبادة الخولي، منى زهران محمد عبد الحكيم، المدونات الإلكترونية إحدى مستحدثات تكنولوجية التعليم، المجلد (٢٦)، العدد (١)، الجزء (٢)، ٢٠١٠، ص ٥٧٦.

ثانياً- تطبيقات التعاون وبناء فرق العمل[١٩]: تختص هذه التطبيقات بإدارة الملفات وتحرير النصوص مثل تطبيق دروب بوكس (Drop box)، ومن خلال هذا التطبيق يستطيع المستخدم مشاركة الملفات مع الغير، ويتم الوصول إلى الملفات المخزنة في الحساب طريق الإنترنت، وتحميل البرنامج على أي جهاز الكتروني، وكذلك يُتيح البرنامج للمستخدم إمكانية إرسال الملفات الكبيرة، كما تبسط هذه التطبيقات لرجال الأعمال إدارة أعمالهم[٢٠]، ومن التطبيقات أيضاً التي توفر ذات الخدمات جوجل ديكومانتس (Google documents)[٢١].

ثالثاً- تطبيقات الوسائط المتعددة: تختص هذه التطبيقات بالفيديوهات، ويستطيع المستخدم من خلالها مشاركة الفيديوهات، وتحميلها، والتعليق عليها، ومن الأمثلة عليها اليوتيوب (YouTube)[٢٢].

المطلب الثاني

التنظيم القانوني لاستخدامات تطبيقات التواصل الاجتماعي

تسعى سلطنة عمان إلى توفير الإطار القانوني الملائم لحماية مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي في ظل التطورات المتسارعة في التقنية، وتعدد صور سوء

---

[١٩] عبد الله عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل القانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عمان العربية، ٢٠٢١، ص١٤.

[٢٠] Dropbox Desktop Experience for macOS & Windows ، (تاريخ الاطلاع: ١٨/١٠/٢٠٢٣- ١١:١٩ AM)

[٢١] مستندات :Google محرِّر مستندات على الإنترنتGoogle Workspace | ، (تاريخ الاطلاع: ١٨/١٠/٢٠٢٣- ١١:٣٥)

[٢٢] عبد الله عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ١٤.

استخدامها؛ ولذلك يجب إعداد نصوص قانونية تكفل الحماية الوقائية والدفاعية لمستخدمين تطبيقات التواصل الاجتماعي.

أكد النظام الأساسي على احترام الحياة الخاصة للأفراد، وحرمة وسائل الاتصالات من خلال المادة (٣٦) والتي تنص على "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات الإلكترونية بكافة أنواعها، والمراسلات الهاتفية، والبرقية، والبريدية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها، أو تفتيشها، أو الاطلاع عليها، أو إفشاء سريتها، أو تأخيرها، أو مصادرتها، إلا في الأحوال التي يبينها القانون، ووفقا للإجراءات المحددة فيه"[٢٣].

يتبين من المادة بأن المشرع اعد المراسلات الإلكترونية من ضمن الحياة الخاصة للفرد، إذ أن الرسائل الخاصة تتضمن أسرار الفرد، ولا يرغب للغير بالاطلاع عليها والتعدي على سلامتها، وسريتها، وتوفر أغلب تطبيقات التواصل الاجتماعي خاصية المراسلة، وبالتالي لا يجوز للغير التعدي عليها بأي فعل تم ذكره في هذه المادة إلا حسب الحالات التي ينص عليها القانون، والإجراءات المحددة لذلك، وتم التأكيد على هذا المبدأ الدستوري من خلال نصوص تشريعية وردت في العديد من القوانين مثل قانون الجزاء، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي تحمي مستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي من سوء الاستخدام.

---

[٢٣] مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢١/٦ بإصدار النظام الأساسي للدولة في تاريخ ١١/يناير/٢٠٢١م المنشور في الجريدة الرسمية رقم (١٣٧٤) الصادر في ٢٠٢١/١/١٢م

الفرع الأول

قانون الجزاء العماني

يعد قانون الجزاء العماني نقطة البداية في تشريع النصوص القانونية التي كفلت الحماية لتطبيقات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال التعديل الذي أُجري على قانون الجزاء العماني رقم (١٩٧٤/٧) بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠١/٧٢)، حيث تم إضافة فصل ثاني مكرر إلى الباب السابع بعنوان جرائم الحاسب الآلي، وجاء هذا التعديل لإضافة الحماية الجزائية على سوء استخدام وسائل الاتصال التي كانت موجودة في ذلك الوقت والمتمثلة في الحاسب الآلي، وذكرت المادة (٢٧٦) مكرر صور إساءة الاستخدام ومنها: الحصول غير المشروع على المعلومات والبيانات، أو الدخول غير المشروع على جهاز الحاسب الآلي، أو التجسس والتنصت على البيانات والمعلومات أو تسريبها[٢٤].

---

[٢٤] المادة (٢٧٦) مكرر من مرسوم سلطاني رقم ٧٢ / ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٧٤/٧)، في تاريخ ١٦ فبراير ١٩٧٤، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢ الصادر في ١٩٧٤/٤/١، تنص على " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة من مائة ريال إلى خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد استخدام الحاسب الآلي في ارتكاب أحد الأفعال الآتية:
الالتقاط غير المشروع للمعلومات أو البيانات، ٢- الدخول غير المشروع على أنظمة الحاسب الآلي، ٣- التجسس والتنصت على البيانات والمعلومات، ٤- انتهاك خصوصيات الغير أو التعدي على حقهم في الاحتفاظ بأسرارهم، ٥- تزوير بيانات أو وثائق مبرمجة أياً كان شكلها، ٦- إتلاف وتغيير ومحو البيانات والمعلومات، ٧- جمع المعلومات والبيانات وإعادة استخدامها، ٨- تسريب المعلومات والبيانات، ٩- التعدي على برامج الحاسب الآلي سواء بالتعديل أو الاصطناع، ١٠- نشر واستخدام برامج الحاسب الآلي بما يشكل انتهاكا لقوانين حقوق الملكية والأسرار التجارية.

الفرع الثاني

قانون تنظيم الاتصالات

يهتم قانون تنظيم الاتصالات بتنظيم قطاع الاتصالات في السلطنة، وفرض المشرع من خلاله عقوبة السجن والغرامة جزاء ارتكاب أفعال مجرمة بواسطة نظام أو أجهزة أو وسائل الاتصالات، ومن هذه الأفعال إرسال رسالة غير صحيحة كأن تكون شائعة، أو يهدف الفاعل من إرسال الرسالة إلى الإضرار بسلامة الغير أو كفاءة تقديم الخدمة، أو إفشاء سرية بيانات متعلقة برسالة أو بمرسلها أو بالمرسل إليه حصل عليها الفاعل من خلال وسائل أو أجهزة الاتصالات، أو إرسال رسالة مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة عن طريق وسائل أو أجهزة الاتصالات[٢٥].

الفرع الثالث

قانون المعاملات الإلكترونية

بعد تطور التقنية ووسائل الاتصالات ظهرت الحاجة لتشريع جديد يواكب هذه التطورات، فأصدر المشرع العماني قانون المعاملات الإلكترونية، ومن خلال المادة (٥٢) فرض المشرع عقوبة الغرامة والسجن على فعل اختراق جهاز الحاسب الآلي أو موقع على الإنترنت، أو شبكة إنترنت، وأدى هذا الاختراق إلى سرقة المعلومات، أو استخدام هذه المعلومات في أغراض غير مشروعة، وغيرها من الأفعال التي تم النص عليها في ذات المادة[٢٦].

---

[٢٥] انظر المادة (٦١) من قانون تنظيم الاتصالات.

[٢٦] انظر المادة (٥٢) من قانون المعاملات الإلكترونية العماني. متوفر القانون على قانون المعاملات الإلكترونية (معدل)Qanoon.om ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٣/١٠/٢٠- ٩:١٤(AM).

الفرع الرابع

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

أصدر المشرع العماني سنة ٢٠١١ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ رغبةً منه في توفير الحماية القانونية الملائمة لوسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تجريم الأفعال التي تعد من الاستخدام غير المشروع للمواقع الإلكترونية، أو النظام المعلوماتي، أو وسائل تقنية المعلومات فنجد إن المادة الأولى عرفت الموقع الإلكتروني بأنه " مكان إتاحة المعلومات الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد" ومن التعريف نجد إن المشرع لم يذكر عملية التفاعل التي تحدث في الموقع الالكتروني، وإنما اكتفى بذكر إتاحة البيانات فقط، وبالإضافة إلى ذلك ذكر المشرع صور لسوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، حيث جعل المشرع العماني الفصل الثاني من هذا القانون بعنوان التعدي على سلامة وسرية وتوفر البيانات والمعلومات الإلكترونية والنظم الإلكترونية، وجرم المشرع في المادة (٣) من القانون الدخول غير المصرح والمتعمد لموقع الكتروني أو نظام معلوماتي، أو وسائل تقنية المعلومات، وضاعف العقوبة إذا ترتب على الفعل تغيير أو تشويه أو إتلاف أو نشر أو إعادة نشر لبيانات موجودة على الموقع الالكتروني بدون تصريح[٢٧].

الفصل الثالث من القانون تطرق إلى إساءة استخدام وسائل تقنية المعلومات والتي تتمثل في استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات بغرض إنتاج أو نشر أو شراء أو استيراد برامج أو أدوات أو أجهزة بهدف ارتكاب جرائم مكافحة تقنية المعلومات[٢٨]، كما تطرق الفصل الخامس إلى صور المحتوى غير المشروع الذي يتم نشره على المواقع أو التطبيقات الإلكترونية، والذي يعد نشره مخالف لهذا القانون، وهذه

---

[٢٧] انظر المادة (٣) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[٢٨] المادة (١١) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

الصور تتمثل في الإباحية، أو الفجور والدعارة، أو الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد، أو المقامرة، أو الابتزاز وتهديد الأشخاص، أو المساس بالقيم الدينية، ومخالفة النظام العام أو الآداب العامة، أو الإرهاب، أو ما يتعلق بغسيل الأموال، أو الاتجار في الأعضاء البشرية، أو المخدرات[٢٩].

من خلال هذا القانون يتضح بأن المشرع كفل حماية قانونية ملائمة لما كان في ذلك الوقت من تطور وسائل التقنية، ووفر حماية وقائية ودفاعية لمستخدمي المواقع والتطبيقات الإلكترونية، أو وسائل تقنية المعلومات.

المبحث الثاني

المسؤولية عن الفعل الضار

الناتجة عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم:

يترتب على الضرر الذي يصيب المتضرر من سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي مسؤولية مدنية توجب على فاعل الضرر التعويض، وهي إما أن ترتكز على العقد المبرم بين الأطراف فتكون مسؤولية عقدية، أو على الإخلال بالواجب القانوني الذي يقع على كل فرد، ويقضي بعدم الإضرار بالغير، ويقتصر البحث على المسؤولية عن الفعل الضار دون العقدية، كما أن تحديد المسؤول عن الضرر الناشئ عن تطبيقات التواصل الاجتماعي يعد أمراً في غاية الصعوبة؛ وذلك للطابع الفني المعقد للشبكة، وعدم خضوع الشبكة لنطاق جغرافي معين، وتعدد الجهات التي تقدم خدمات الإنترنت[٣٠]،

---

[٢٩] انظر الفصل الخامس من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[٣٠] أحمد قاسم فرح، النظام القانوني لمقدمي خدمات الانترنت، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة المنارة، المجلد (١٣)، العدد (٩)، ٢٠٠٧، ص٣٥١.

وتأسيساً على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يستعرض المطلب الأول (أركان المسؤولية عن الفعل الضار)، والمطلب الثاني (التعويض كأثر للمسؤولية عن الفعل الضار).

المطلب الأول

أركان المسؤولية عن الفعل الضار

تحولت تطبيقات التواصل الاجتماعي من فضاء يتم فيه التعبير عن الرأي، وتبادل الأفكار، والتواصل إلى منصات تدعو إلى بعض الأفعال الي تهدد بأمن الدول واستقرارها، وتمس بالنظام أو الآداب العامة، وبخصوصية الأفراد، واعتبارهم[٣١]، وعندما لا توجد علاقة عقدية بين فاعل الضرر ومزود الخدمة فإنه يتم اللجوء إلى المسؤولية عن الفعل الضار، وعند تحقق أركانها يحق للمتضرر التعويض ويحكم القاضي له بذلك، ولكن الأمر يعصب عند تحديد المسؤول عن التعويض وذلك لتعدد الأشخاص، والطابع الفني المعقد للشبكة، ولذلك سيتم تقسيم المطلب إلى فرعين: يستعرض الفرع الأول ركن فعل الإضرار، بينما يتناول الفرع الثاني ركن الضرر، وهذا ما سيتم استعراضه في هذا المطلب.

---

[٣١] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، التعويض عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٢، ص٤١٦.

الفرع الأول

فعل الإضرار

بالرجوع إلى المادة (١٧٦) من قانون المعاملات المدنية العماني يتبين بأنه أي إضرار بالغير يوجب على فاعله التعويض حتى لو كان غير مميز[٣٢]، وعرفت المحكمة العليا بسلطنة عمان الفعل الضار بأنه " كل فعل أو قول سبب ضرراً للغير يعد خروجاً على الالتزام المفروض على الكافة بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع، وهذا الأصل القانوني المعمول به شرعاً إذ لا ضرر ولا ضرار"[٣٣]، كما ذكرت ذات المادة بأن فعل الإضرار قد يكون بالمباشرة، أو بالتسبب حيث ذكرت المادة (٢/١٧٦) " إذا كان الإضرار بالمباشرة لزم التعويض وإن لم يتعد، وإذا كان بالتسبب فيشترط التعدي" ويقصد بالمباشرة حسب ما جاء في مجلة الأحكام العدلية " هو إتلاف الشي بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر"[٣٤]، كما عرفت ذات المجلة التسبب بأنه " هو أن يحدث في شي ما يفضي إلى تلف شي آخر ويقال لفاعله متسبب فعليه إن قطع حبل قنديل معلق هو سبب مفض لسقوطه على الأرض وانكساره فالذي قطع الحبل يكون أتلف الحبل مباشرة وكسر القنديل تسبباً "[٣٥]، وقد يجتمع المباشر والمتسبب في ذات الفعل ويثار التساؤل حول من المسؤول في هذه الحالة، ولم يوضح المشرع هذه المسألة، ولكن بالرجوع إلى المادة (٩٠) مجلة

---

[٣٢] المادة (١٧٦) من قانون المعاملات المدنية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٢٩) في تاريخ ٢٦ من مايو سنة ٢٠١٣، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٠١٢)، الصادر في ٢٠١٣/٥/١٢م، تنص على " ١- كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو كان غير مميز بالتعويض.
٢- إذا كان الإضرار بالمباشرة لزم التعويض وإن لم يتعد، وإذا كان بالتسبب فيشترط بالتعدي".

[٣٣] ورد لدى رحاب بنت فضل بن عيد بيت بن سليم حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الانترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ٢٠٢٠، ص ٩١.

[٣٤] المادة (٨٨٧) من مجلة الأحكام العدلية (١٨٧٦)، متوفر على مجلة الأحكام العدلية (najah.edu)،

[٣٥] المادة (٨٨٨) من مجلة الأحكام العدلية (١٨٧٦).

الأحكام العدلية نجد إنها أقرت عند اجتماع المباشر والمتسبب، فإن المسؤولية تكون على المباشر[٣٦].

يتضح من المادة (١٧٦) من قانون المعاملات المدنية العماني بأن التعويض يترتب على فعل الإضرار بالمباشرة حتى لو كان فاعله غير مميزاً، في حين إذا كان فعل الإضرار بالتسبب يجب أن يكون الفاعل متعدياً، ويقصد بالتعدي أن يأتي الفاعل بفعل بغير حق، ومثال عليه أن تقوم الجهة المختصة بتمديد خطوط المياه والمجاري بمد أنابيب المياه في أراضي مملوكة لأفراد مما يؤدي إلى نقصان قيمتها، ففي هذه الحالة تكون الجهة مسؤولة عن الضرر الذي لحق بالأفراد[٣٧].

مما سبق يتبين بأنه يقع على مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي واجب قانوني مفاده عدم الاضرار بالغير، سواء من خلال المحتوى الذي ينشره، أو من خلال التعليقات التي يكتبها تحت المنشورات، أو من خلال انتهاك هوية الأفراد، أو اختراق حساباتهم، وغيرها من صور الفعل الضار، وقد يقع الفعل الضار عن طريق شخص بمفرده، أو مجموعة من الأفراد مثل العصابة فيخططوا على سبيل المثال لانتهاك حساب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، وينفذ أحدهم، وقد يبتز أحدهم المتضرر.

أولاً- صور فعل الأضرار في تطبيقات التواصل الاجتماعي:

١- **التعدي على الحق في الحياة الخاصة:** يعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق التي تتعلق بكرامة الانسان واعتباره، وأقرته أغلب الدساتير، والقوانين، فقد نص النظام الأساسي العماني في المادة (٣٦) على حرمة الحياة الخاصة والمراسلات الإلكترونية، ويصعب تحديد مضمون فكرة الحياة الخاصة، وذلك لاتصافها بالمرونة

---

(٣٦) المادة (٩٠) من مجلة الأحكام العدلية (١٨٧٦).

(٣٧) مها يوسف خصاونة، فعل المباشرة والتسبب في الأضرار غير المشروع في القانون المدني الأردني: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل بيت، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

والنسبية، إذ ما يعد من الخصوصية في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وذلك بسبب اختلاف القيم الأخلاقية، والعادات والتقاليد، كما إنه في المجتمع ذاته قد تتغير هذه الفكرة مع مرور الوقت، وبالإضافة إلى ذلك ما يعد خاصاً لفرد قد لا يعد كذلك لفرد آخر، وقضت المحكمة العليا العمانية بأن "حرمة الحياة الخاصة تعد من الحقوق الأساسية للإنسان، حيث يتمتع بحقه في عدم التدخل في حياته الخاصة وكشف أسرارها.

ورغم اختلاف معايير الحياة الخاصة بين الأفراد والمجتمعات، إلا أنه يجب فهمها واحترامها وفقاً للظروف الفردية والملابسات الخاصة بكل حالة"[٣٨]، ويُعد هذا الحكم تأكيداً على اختلاف الحياة الخاصة بين الأفراد، والمجتمعات، وبالتالي يتم النظر بكل حالة على حدة حسب ملابساتها وظروفها.

يتم الاعتداء على الحياة الخاصة من خلال عدة صور تتمثل في الاعتداء على الشرف والاعتبار، فقد يتعرض مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي للسب والقذف سواء كان من خلال التعليقات على المحتوى المنشور في هذه التطبيقات، أو من خلال المحتوى ذاته المنشور على هذه التطبيقات سواء كان بالصور أو الفيديوهات، أو التسجيلات الصوتية.

قضت المادة (١٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية القانون العماني بمعاقبة كل من يستخدم الشبكة المعلوماتية، أو وسائل تقنية المعلومات كالهواتف النقالة المزودة بآلة تصوير في الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، أو العائلية للأفراد، وذلك من خلال التقاط صور، أو نشر أخبار، أو تسجيلات صوتية، أو مرئية، تتصل بها ولو كانت

---

(٣٨) الطعن رقم ١٩٢/ ٢٠٢٠م جلسة ١١ / ٠٦ / ٢٠٢٠، المحكمة العليا، مجموعة الأحكام الصادرة عن الدوائر الجزائية بالمحكمة العليا والمبادئ المستخلصة منها في الفترة من ٢٠١٩/١٠/١م حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠م، رقم الإيداع: ٥٨٨٥/٢٠٢٣، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.

صحيحة، أو في التعدي على الغير بالسب أو القذف[٣٩]، واستناداً على ذلك إذا قام مستخدم أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي باستخدام شبكة الإنترنت للدخول إلى أحد التطبيقات واستخدامها بشكل يُضر بالغير كالقذف، والسب، والتهديد، وانتحال الهوية، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية يعد مخالفاً لهذه المادة.

الحق في الصورة تطرق له المشرع في عدد من القوانين، فنصت المادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني على الصورة باعتبارها من البيانات الشخصية، حيث تم تعريف البيانات الحيوية على إنها " البيانات الشخصية التي تنتج عن معالجة فنية محددة تتعلق بالخصائص الجسدية، أو النفسية، أو السلوكية، كصورة الوجه، أو بيانات البصمة الوراثية"[٤٠].

كما إن المادة (٤٦) من قانون المعاملات المدنية العماني أضافت الحماية القانونية لصورة الفرد من خلال النص على تعويض الضرر الناتج عن الاعتداء على الحقوق اللصيقة بالشخصية حيث قضت المادة بأن: "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء، وله التعويض عما

---

[٣٩] نصت المادة (١٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على خمسة آلاف ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات كالهواتف النقالة المزودة بآلة تصوير في الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بالتقاط صور أو نشر أخبار أو تسجيلات صوتية أو مرئية تتصل بها ولو كانت صحيحة، أو في التعدي على الغير بالسب أو القذف"، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/١٢ بتاريخ ٢٠١١/١١/٦م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٩٢٩) الصادر في ٢٠١١/٢/١٥م.

[٤٠] المادة (١) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٦، في ٩ من فبراير سنة ٢٠٢٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٤٢٩) الصادر في ٢٠٢٢/٢/١٣م.

يكون قد لحقه من ضرر". واستناداً على هذه المادة بأن التعدي على الصورة بمعالجتها بدون إذن صاحبها، أو بتشويهها ونشوء ضرر نتيجة لذلك يوجب لصاحبها الحق في التعويض؛ لأن الحق في الصورة سواء كانت صورة ثابتة أو فيديو من الحقوق اللصيقة بالشخصية.

أضفى المشرع العماني الحماية الجزائية على الحق في الصورة قبل ذكره في قانون حماية البيانات الشخصية العماني، إذ نصت المادة (٣٣٢) من قانون الجزاء العماني على: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ١٠ أيام ولا تزيد على ٣ أشهر، كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للأفراد في غير الأحوال المنصوص بها قانوناً، وذلك بارتكاب الأفعال الآتية: ج. سجل أو نقل محادثات بواسطة جهاز أياً كان نوعه، د. التقاط أو نقل صوراً لفرد أو أفراد بواسطة جهاز أياً كان نوعه" [٤١].

التعدي على الحق في الصورة يأخذ صوراً عديدة لا يمكن حصرها، وذلك لاختلاف الغاية من هذا التعدي، فقد تكون الغاية الانتقام من صاحب الصورة، أو الاستغلال المادي، أو الإساءة إلى صاحب الصورة للتأثير عليه في الانتخابات، ومن الأمثلة على التعدي على الحق في الصورة: نشر صور ضحايا الجريمة وهم تحت تأثيرها، وبصورة تتعارض مع رغبتهم، كما يعد من التعدي نشر صور شخصية محرجة للأفراد، أو نشر صور بدون كتابة اسم الأفراد الظاهرين فيها، ولكن يتم كتابة عبارات تثير السخرية بصاحب الصورة، والتقاط صور للمشاهير بشكل خفي، ومخل للمتاجرة بها، واستغلال

---

[٤١] قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم سلطاني رقم ٢٠١٨/٧ في ١١ من يناير سنة ٢٠١٨م، المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٢٢٦) الصادر في ٢٠١٨/١/١١م.

صور المشاهير، والشخصيات العامة، والقيادية، للترويج للسلع والخدمات دون موافقتهم، أو بشكل مخالف للقانون المعمول به[٤٢].

جرمت المادة (١٨) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني فعل استخدام الشبكة المعلوماتية، أو وسائل تقنية المعلومات في تهديد شخص، أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعا[٤٣]، وجاء في حكم صادر من المحكمة العليا "تقدير العبارات التي تشكل تهديداً وابتزازاً متروك لتقدير قاضي الموضوع حسب ما يرد في ظروف الواقعة وملابستها"[٤٤]، وبالتالي استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي لتهديد شخص، أو ابتزازه يعد مخالفاً للقانون، وتقدر المحكمة إذا كان الفعل المرتكب يُعد تهديداً أم لا حسب ملابسات كل قضية على حدة.

---

[٤٢] فهيد محسن الديحاني، الطبيعة القانونية للحق في الصورة الشخصية وحمايته المدنية في القانون الكويتي، مقالة، قاعدة بيانات الملخصات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٢، ص ٢٠٧- ٢٠٨.

[٤٣] نصت المادة (١٨) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال غماني أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات في تهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل امتناع ولو كان هذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعا ، وتكون العقوبة السجن المؤقت مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال عماني ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عماني إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور مخلة بالشرف أو الاعتبار ".

[٤٤] الطعن رقم ٢٠٢١/٤٧٠م جلسة ٢٠٢١/٠٩/٢٨، المحكمة العليا، مجموعة الأحكام الصادرة عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا والمبادئ المستخلصة منها في الفترة من ٢٠٢٠/١٠/١م، حتى ٢٠٢١/٩/٢٠، رقم الإيداع: ٢٠٢٣/٦٨٨٣، ٢٠٢١.

كما قد يتم المساس بالشرف والاعتبار من خلال الابتزاز والتشهير لمستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي [٤٥]، والتشهير قد يحدث من خلال نشر أسرار حياة المستخدم، والأمور المتعلقة بالسمعة، والشرف، والكرامة، وقد يتم تشهير الشخص لسلوكه السيء، وأخلاقه الذميمة [٤٦]، وكذلك يتم التعدي على سمعة الفرد من خلال اقتصاص أجزاء من عباراته، أو مقطع فيديو، وإعادة انتاجها ونشره على تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل اليوتيوب (You tube)، أو الإنستغرام (Instagram) بصورة تمس سمعة الشخص، وكرامته[٤٧].

وفي نفس الصدد يعد التعدي على سرية المراسلات تعدياً على الحياة الخاصة للفرد، وبالتالي تداول المراسلات على تطبيقات التواصل الاجتماعي، والاطلاع عليها، وتسجيلها، ونشرها يُعد تعدياً على خصوصية الفرد[٤٨]، وبالإضافة إلى ذلك طبيعة الترابط بين تطبيقات التواصل الاجتماعي قد يشكل تعدياً على الحياة الخاصة للفرد، فعلى سبيل المثال نقل تطبيق (Facebook) معلومات المستخدمين إلى التطبيقات الأخرى مثل (YouTube، X، LinkedIn)[٤٩].

---

[٤٥] كوثر مختاري، الاعتداء على الحياة الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصري مرباح– ورقلة، ٢٠١٨، ص ٢٧.

[٤٦] أشرف بن عبد الله الضويحي، المساهمة في الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالاعتداء الشخصي، رسالة ماجستير، قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٨– ١٤٢٩ هـ، ص١٩٩.

[47] Carlisie George, Jackie Scerri, Web 2.0 and User- Generated Content: legal challenges in the new frontier, journal of information, Law and Technology, JILT 2007, page 7.

[٤٨] محمد نصر محمد، المسؤولية الجنائية للانتهاك الخصوصية المعلوماتية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر، ٢٠١٦، ص١٢.

[٤٩] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٣٥.

٢- **التعدي على البيانات الشخصية:** عرف المشرع العماني البيانات الشخصية في المادة (١) بأنها " البيانات التي تجعل شخصاً طبيعياً معرفاً، أو قابلاً للتعريف بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك بالرجوع إلى معرف أو أكثر، كالاسم أو الرقم المدني أو بيانات المعرفات الإلكترونية أو البيانات المكانية، أو بالرجوع إلى عامل أو أكثر خاص بالهوية الجينية أو الجسدية أو العقلية أو النفسية، أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية"

يتم التعدي على هذه البيانات من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي بمعالجتها بدون موافقة صاحبها، إذ اشترط المشرع في المادة (١٠) الحصول على الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية قبل معالجة البيانات [٥٠]، فقد يتم نشر عنوان منزل ممثل مشهور على أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي مما يتسبب في إزعاجه من قبل جمهوره، أو نشر بيانات شخصية حساسة لطفل دون الحصول على موافقة ولي أمره كإصابته بمرض خطير، وهذا مخالفاً للمادة (٦) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني[٥١]، كما قد يتم التعدي على هذه البيانات من خلال التعدي على الحق في محوها، إذ نصت المادة (١١) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني على حق محو البيانات الشخصية ضمن الحقوق الممنوحة لصاحب البيانات الشخصية، ويقصد بحق محو البيانات الشخصية حق صاحب البيانات الشخصية في طلب حذف بياناته بعد الانتهاء من معالجتها، أو إذا لم يكن هناك سبب يبرر الاحتفاظ بهذه البيانات، ويطلق على ذات

---

[٥٠] المادة (١٠) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني تنص على: "لا يجوز معالجة البيانات الشخصية إلا في إطار الشفافية والأمانة، واحترام كرامة الإنسان، وبعد الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية على ذلك".

[٥١] المادة (٦) من قانون حماية البيانات الشخصية العماني تنص على: "يحظر معالجة البيانات الشخصية للطفل إلا بموافقة ولي أمره، ما لم تكن تلك المعالجة لمصلحة الطفل الفضلى، وذلك وفقا للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة".

الحق بمصطلح النسيان الرقمي، وتم تعريفه على إنه " حق الشخص في أن يتحكم في بياناته الشخصية، وأن يقرر في أي وقت حذفها، أو محوها كليا من مواقع الإنترنت" [٥٢].

تُعد قضية "Google Spain" من القضايا المهمة في حق محو البيانات الشخصية، إذ طالب المدعي ماريو كوستيغا(Mario Costeja) صحيفة لافانجواريا (la Vanguardia) بمحو الصفحات التي تحتوي على اعلان عقاري يتضمن اسمه، ومحرك جوجل اسبانيا، وشركة جوجل في الولايات المتحدة الأمريكية بمحو اسمه من نتائج البحث، وروابط الصحيفة، حيث إن الأمر مضى عليه فترة زمنية طويلة، ولا فائدة من بقاءه على الإنترنت[٥٣].

ينشأ الاعتداء على هذا الحق في تطبيقات التواصل الاجتماعي عند استخدام خاصية البحث في هذه التطبيقات، وكتابة الكلمات المراد البحث عنها تظهر اقتراحات، ونتائج، إذ تُعد بمثابة النشر، فإذا كانت النتائج والاقتراحات هي بيانات معالجة وتم تقديم طلب محوها من قبل صاحبها ولم تستجيب هذه التطبيقات لهذا الطلب، ففي هذه الحالة يعد النشر فعل إضرار موجب للتعويض بناءً على أحكام المسئولية عن الفعل الضار، وفي هذا الصدد يتوجب على الدول وضع حلاً موحداً على المستوى الدولي يقضي بتحديد عدد أقصى للبيانات الشخصية التي تظهر في محرك البحث، كما يجب تطوير برمجة تعمل على حذف البيانات الشخصية بصورة تلقائية عند انتهاء المدة القانونية لحفظها في تطبيقات الوسائل الاجتماعي[٥٤].

---

[٥٢] طارق جمعة السيد راشد، الحماية القانونية لحماية البيانات الشخصية في القانون القطري والمقارن، مركز الدراسات القانونية – وزارة العدل، قطر، المجلد (١١)، العدد (٢)، ٢٠١٧م ص١١٢.

[53] Judgment of the Court (Grand Chamber), C-131/12, 13 May 2014, Google Spain SL and Google Inc. v Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González, EUR-Lex - 62012CJ0131 - EN - EUR-Lex (europa.eu), (31/6/2024-3:36 PM).

[٥٤] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

٣- **التعدي على حقوق الملكية الفكرية:** يقصد بحقوق الملكية الفكرية "كل الحقوق الناشئة عن أي نشاط، أو جهد فكري يؤدي إلى ابتكار في المجالات الصناعية، والعلمية، والأدبية، والفنية"[٥٥]، وتنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى براءة اختراع، والرسوم، ونماذج الصناعة، والاسماء والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ولكثرة الاعتداءات الواقعة على هذا النوع من الحقوق فقد وضعت تطبيقات التواصل الاجتماعي سياسة الملكية الفكرية للحفاظ على حقوق الأفراد، ومنع الاعتداء عليها.

من الأمثلة على هذه التطبيقات: وضع تطبيق الواتساب (WhatsAPP) سياسة الملكية الفكرية، والتي تضمنت حقوق النشر، والعلامة التجارية، كما نصت السياسة بأن تثبيت التطبيق، أو برامجه، أو مواقعه، أو الدخول عليه، أو استخدامه يعد موافقة على شروط الخدمة الخاصة بالتطبيق، وأن شروطه لا تسمح بانتهاك الملكية الفكرية بما يتعلق بحقوق النشر، والعلامة التجارية[٥٦]. وقضت سياسة تطبيق الانستغرام بأن حقوق النشر تحمي أعمال التأليف الأصلية مثل: الموسيقى، والكتب، والأفلام، والفنون، ويقصد بالعلامة التجارية الكلمة أو الشعار، أو الرمز، مثل: اسم العلامة التجارية، أو شعار العلامة التجارية[٥٧]، كما وضح التطبيق بأن مالك حقوق النشر يحق له منح الأذن، والتصريح لاستخدام عمله المحمي بحقوق النشر، ومنع استخدام عمله بدون إذن مسبق منه[٥٨].

---

[٥٥] هنادي كمال كباشي، حماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة العدل، وزارة العدل- المكتب الفني، المجلد (١٩) ، العدد (٥٠)، ٢٠١٧، ص٢٢٦.

[٥٦] معلومات واتساب القانونية، متوفر على موارد واتساب القانونية(whatsapp.com) ، تاريخ الاطلاع (١٧/٥/٢٠٢٤- ٨:٣٥ PM)

[٥٧] ما الفرق بين حقوق النشر والعلامة التجارية، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على: https://help.instagram.com/739368099602634/?helpref=uf_share، تاريخ الاطلاع (١٧/٥/٢٠٢٤- ١١:١٣ Pm).

[٥٨] ما الحقوق التي أمتلكها كمالك حقوق النشر؟، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على:

علاوة على ذلك حدد تطبيق الانستغرام حالات يمكن أن يعد مستخدم التطبيق من خلالها منتهكاً لحقوق النشر الخاصة بشخص آخر وهي كالآتي: إذا سجل المحتوى باستخدام جهاز التسجيل الخاص به، فعلى سبيل المثال: أغنية يتم تشغيلها في الخلفية أثناء احتفال أو حفلة موسيقية، أو نسب الفضل إلى مالك حقوق النشر، أو قام بوضع بيان إخلاء مسؤولية بأنه لا يقصد انتهاك حقوق النشر، أو لم يكن له نية للحصول على أرباح من استخدام المحتوى، أو قام بتعديل العمل، وإضافة مادته الأصلية عليه، أو وجد المحتوى متوفراً على الإنترنت، رأى الآخرين ينشرون نفس المحتوى[٥٩]، وفي سنة ٢٠٠٧ رفعت شركة Viacom دعوى قضائية ضد تطبيق اليوتيوب (You Tube) مقابل مليار دولار أمريكي، وتدعي الشركة بأن سياسية اليوتيوب تساعد على انتهاك حقوق الطبع والنشر[٦٠].

مما سبق يتضح بأن التعدي على الملكية الفكرية على تطبيقات التواصل الاجتماعي يتحقق باستخدام الملكية الفكرية بدون موافقة مالكها، سواء كان بعرض المصنف على سبيل المثال على تطبيقات التواصل الاجتماعي بدون الحصول على موافقة مالكها، أو أن يجري الفرد تغيير على مصنف شخص ما وينسبه إليه، كما يعد تعدياً على الملكية الفكرية عرض منتج محمي ببراءة اختراع للبيع على إحدى تطبيقات التواصل الاجتماعي، حيث يعد ذلك مخالفا للمادة (٤٢) من قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون

---

https://help.instagram.com/1992178671014348/?helpref=uf_share، تاريخ الاطلاع (١٧/٥/٢٠٢٤- ١١:١٦ Pm).

[٥٩] حقوق النشر ونشر المحتوى على Instagram، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على حقوق النشر | مركز مساعدة Instagram، تاريخ الاطلاع(١٧/٥/٢٠٢٤- ١٢:٢٧ Pm).

[60] Carlisle George, Jackie Scerri, Web 2.0 and User-Generated Content: legal challenges in the new frontier, Journal of Information, Law and Technology, 2007, page 6.

لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣ / ٢٠١٧ [٦١]، ولذلك قضت المحكمة العليا بإدانة شخص قام بعرض سلعة استوردها من جمهورية الصين الشعبية، وتحمل علامة تجارية مملوكة للغير للبيع على حالته في برنامج التواصل الاجتماعي " الواتساب" [٦٢].

كما أن المادة (٢٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني قضت بمعاقبة الفرد الذي يتعدى على حقوق الملكية الفكرية سواء كان حقوق المؤلف، والحقوق المجاورة، أو حقوق الملكية الصناعية، من خلال استخدام الشبكة المعلوماتية، أو وسائل تقنية المعلومات [٦٣]، وتجدر الإشارة بأن نشر اقتباس من المصنفات المحمية كمقاطع شعرية، أو أغنية، على تطبيقات التواصل الاجتماعي يعد فعل إضرار مُنشأ للمسؤولية عن الفعل

---

[٦١] المادة (٤٢/٢/أ) قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنص على: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١) شهر، ولا تزيد على (١) سنة، وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من: أ- باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع سلعا عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير حق مع علمه بذلك، وكذلك كل من عرض خدمات في ظل هذه العلامة"، مرسوم سلطاني رقم ٣٣ / ٢٠١٧، بتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ٢٠١٧م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٢٠٤) الصادر في ٢٠١٧/٧/٣٠م.

[٦٢] الطعن رقم ٧٧٨/ ٢٠٢٠م جلسة ١٩ / ٠١ / ٢٠٢١، المحكمة العليا، مجموعة الأحكام الصادرة عن الدائرة الجزائية بالمحكمة العليا والمبادئ المستخلصة منها في الفترة من ٢٠٢٠/١٠/١م حتى ٢٠٢١/٩/٣٠، رقم الإيداع: ٢٠٢٣/٦٨٨٣، ٢٠٢١، متوفر على موقع لورتال القانوني، متوفر على الطعن رقم ٧٧٨/ ٢٠٢٠م جلسة ١٩ / ٠١ / ٢٠٢١(lawrtal.com) ، تاريخ الاطلاع (٢٠٢٤/٥/١٩ -١٠:٤٧ PM).

[٦٣] المادة (٢٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني.

الضار، وفي هذه الحالة يجب على المستخدم أن يذكر مالك المصنف، وموضع المصنف حتى لا يقع تحت المسؤولية [٦٤].

٤- **التعدي على هوية الفرد واختراق الحساب:** أدى تزايد المستخدمين على تطبيقات التواصل الاجتماعي إلى تزايد الحسابات الوهمية، والتي يتم فيها إخفاء هوية الفرد الحقيقة، ويكون الهدف من هذا الحساب ارتكاب الأفعال المجرمة أخلاقياً، وقانونياً كالاحتيال، حيث تنتشر الكثير من الإعلانات الكاذبة التي توهم الأفراد بمبالغ طائلة ويكون الهدف الحقيقي منها هو جمع البيانات الشخصية للأفراد لاختراقها وخصوصاً البيانات المصرفية[٦٥]. وقد يكون الهدف من الاختراق انتحال هوية تاجر لخداع الناس وتضليلهم.

اختراق أحد الحسابات الموجودة على تطبيقات التواصل الاجتماعي يتم من خلال هجوم يقوم به المخترق على الحساب للسيطرة عليه، واستغلال البيانات الشخصية لصاحب الحساب، وقد يحذف المخترق جميع بيانات صاحب الحساب ويجعله حساب خاص له، والاعتداء على حساب الشخص تنتج عنه أضرار مادية، كالخسائر الذي يتعرض لها صاحب الحساب إذا كان يستخدمه للترويج والتسويق، والأضرار المعنوية كالاعتداء على الشرف والسمعة، فقد يتم الاطلاع على الرسائل الخاصة الموجودة بالحساب ونشرها مما يلحق ضرراً لصاحبها، وهذا ما يطلق عليه بانتهاك حرية المراسلات[٦٦].

---

[٦٤] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٤٤.

[٦٥] سامي علي حامد عياد، الجريمة المعلوماتية وإجرام الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٨٣.

[٦٦] المرجع السابق.

فيما يتعلق بإثبات فعل الإضرار فإن المادة الأولى من قانون المعاملات المدنية والتجارية العماني تقضي بأن عبء الإثبات يقع على المدعي[٦٧]، ولكن قد يقع فعل الإضرار الناتج من سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي بطرق متقدمة، كما إن فعل الاضرار على وسائل التطبيقات الاجتماعية يحدث بفترة زمنية سريعة، وبالتالي لا يلاحظ المتضرر فعل الإضرار الذي حصل؛ لأنه لا ينتج آثار مادية ملموسة كأن يخترق الفاعل حساب شخص على تويتر وينسخ بياناته ولا يلاحظ المتضرر ذلك إلا إذا هدده الفاعل، كما قد يكون الفاعل من بلد آخر وبالتالي يصعب تحديد مكانه، وهنا لابد من الاستعانة بالخبرة، إذ يستطيع الخبير إثبات ذلك بسهولة.

الفرع الثاني

الضرر

يعد الضرر الركن الثاني من أركان المسؤولية عن الفعل الضار، وهو مبرر الحصول على التعويض، إذ بدون تحققه تنتفي المصلحة من رفع الدعوى القضائية، حيث قد يقع فعل الاضرار ولكن بدون تحقق الضرر، ويعرف على إنه: "الأذى الذي يصيب الإنسان في حق أو مصلحة له"[٦٨].

وفي هذا الفرع سيتم التطرق إلى أنواع الضرر، وشروطه على النحو الآتي:

---

[٦٧] تنص المادة (١) من قانون الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٨، في ١٧ من مايو سنة ٢٠٠٨م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٨٦٤) الصادر في ٢٠٠٨/٦/١م، على: "على المدعي اثبات الالتزام وعلى المدعى عليه إثبات التخلص منه".

[٦٨] ورد لدى: محمد إبراهيم بنداري، الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني، الأجيال، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٠٤.

أولاً- أنواع الضرر: قد يكون الضرر مادي يُصيب مصلحة مالية، أو ضرر معنوي يصيب شعوره، أو كرامته، أو عاطفته [٦٩]، كما يتضمن الضرر المعنوي الحقوق اللصيقة بالشخص مثل الاسم، واحترام الحياة الخاصة، والمعتقدات الدينية، وكل مصلحة مشروعة غير مالية[٧٠]، ولم يتطرق المشرع العماني في قانون المعاملات المدنية العماني إلى ذكر الضرر المعنوي، وإنما أوجب التعويض على أي ضرر يصيب المتضرر دون تحديد نوعه، وعرفه القضاء بأنه " كل ما يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن ينال من شعوره أو عاطفته"[٧١].

الضرر المتحقق من سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي قد يكون مادي كتفويت فرصة عمل، أو خسارة الوظيفة بعد نشر رسالة غير صحيحة أو بيانات شخصية تفقد الشخص وظيفته، وقد يتمثل الضرر المادي من خلال خسارة مالية تنتج عن نشر تعليقات مسيئة عن كتاب في أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي مما يؤدي إلى نقص مبيعاته، كذلك نشر فيلم على تطبيق اليوتيوب يؤدي إلى خسارة مالية لأصحابه، وذلك لانتشار الفيلم دون الذهاب إلى السينما وشراء تذاكره [٧٢]، وبالإضافة إلى تحقق الضرر المادي قد ينشأ ضرر معنوي عن فعل الإضرار يؤثر على مشاعر، أو كرامة، أو سمعة الشخص،

---

[٦٩] أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، النظرية العامة للالتزام، العقد والإرادة المنفردة في الفقه وقضاء النقض المصري والمصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ٣٢٦.

[٧٠] شريف الطباخ، التعويض عن المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٨٤.

[٧١] الاستئناف رقم (٧٣٥) لسنة (١٥) ق. س بجلسة ١٦ /٦/ ٢٠١٥م (م. م لعام ١٥ ق)، محكمة القضاء الإداري، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري في خمسة عشر عاما من العام القضائي الأول وحتى العام القضائي الخامس عشر، رقم الإيداع: ٢٠١٨/٥٤٢، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، متوفر على موقع لورتال، (٢٠٢٣/١٠/٢٢-٩:٥٦ AM).

[٧٢] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٦٤.

وغالباً هنا ما يترافق الضرر المادي مع المعنوي، حيث أي اعتداء على الحسابات الشخصية في التطبيقات يولد خوف وقلق وتوتر عند أصحابها.

ثانياً- شروط الضرر الناتج عن سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي: ينبغي أن يتوفر في الضرر شروط عدة لكي يترتب أثر التعويض وهي كالآتي:

١- **أن يقع الضرر فعلاً، أو سيقع بالمستقبل حتماً:** لابد أن يترتب على هذا الضرر إما خسارة للمضرور، أو فوات الكسب، وهذا ما أكدته المادة (١٨١) من قانون المعاملات المدنية العماني [٧٣]، والضرر المستقبل يُفترض بأنه وقع فعلاً إلا أن آثاره لم تظهر، أو ظهرت بعضها، وفي حالة وقوعه فإنه إما أن يتم تقدير التعويض مباشرة، وبالتالي يقدر القاضي التعويض المناسب للضرر، وإما أن يكون تقدير التعويض غير ممكن بسبب عدم وضوح الضرر، وهنا يكون أمام القاضي خياران، وهما إما أن يحكم بالتعويض المؤقت للمضرور، ويحكم فيما بعد بالتعويض النهائي، وإما أن يحكم بالتعويض بعد وضوح حجم الضرر بالكامل [٧٤].

الضرر الواقع فعلاً يختلف عن الضرر المحتمل الذي لم يقع بل توجد احتمالية في وقوعه، والتعويض هنا يكون مستحقاً عن الضرر إذا وقع فقط، ويجب التفريق بين الضرر المحتمل وتفويت الفرصة الذي يستحق التعويض، إذ إن تفويت الفرصة أمر متحقق في حين الفرصة في حد ذاتها أمراً محتملاً، ومثال على تفويت الفرصة، فرصة الدخول إلى الامتحان، أو فرصة دخول إلى مقابلة للتنافس على الوظيفة، فالتعويض في هذه الحالة يكون عن تفويت فرصة الدخول إلى الامتحان، وليس عن النجاح في الامتحان؛ وذلك

---

[٧٣] تنص المادة (١٨١) من قانون المعاملات المدنية العماني على: "يقدر التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار".

[٧٤] كريم الصبونجي، تطور الضرر المدني كأساس للتعويض في المسؤولية المدنية، مجلة القانون المدني، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، العدد (٤)، ٢٠١٧، ص٢٠٧.

لإنها مجرد أمور احتمالية قد تتحقق أو لا تتحقق، يرى القاضي كل حالة على حدة ويحكم بالتعويض المناسب[٧٥].

الضرر الناتج عن سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي سواء كان من المحتوى المنشور، أو كتابة التعليقات المسيئة، أو انتحال هوية المستخدم، فإنه يكون متحقق إذا نشر شخص ما معلومات قضائية عن شخص ما على أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي، وتم إلحاق الضرر به بسبب هذه التعليقات فأنه لا شك بأن الضرر متحققاً هنا، أو أثناء تداول أخبار عن قضية رأي عام يقوم شخص ما بنشر صور المتهمين في القضية، وبالتالي يتحقق الضرر لهؤلاء الأشخاص.

فيما يتعلق بالتعويض الناشئ عن تفويت الفرصة فإنه كمثال عليها في نطاق البحث إذا نشر أحد الأشخاص على أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي قصيدة لشاعر كان ينوي إلقائها في مهرجان، مما يتسبب بتفويت فرصة إلقائها من قبل صاحبها، وهذا يعد ضرراً محققاً[٧٦].

٢- **أن يمس الضرر بحق أو مصلحة مشروعة للمتضرر**: يقصد بهذا الشرط أن يترتب على الضرر الاخلال بحق أو مصلحة مشروعة ومحمية قانوناً، والحماية القانونية تأتي نتيجة الاعتداء على حق يتكفل القانون بحمايته[٧٧]، والاخلال بحق إما أن يمس سلامة الانسان الجسدية، أو المالية[٧٨]، وبالتالي الضرر الذي يمس الحق في الحياة

---

[٧٥] محمد إبراهيم بنداري، الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[٧٦] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص٤٦٦.

[٧٧] وسام عبد محمد ظاهر، التنظيم القانوني لركن الضرر في المسؤولية الموضوعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد (١٠)، العدد (٣٧)، ٢٠٢١، ص ٣٢١

[٧٨] محمد إبراهيم بنداري، الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني، مرجع سابق، ص٣٠٦.

الخاصة، أو الحق في الصورة، أو حق محو البيانات الشخصية، أو حقوق الملكية الفكرية يعد إخلال بحق مشروع يحميه القانون.

الركن الثالث في المسؤولية عن الفعل الضار هي علاقة السببية، وهي الإثبات لاستحقاق التعويض للمتضرر، إذ تثبت الصلة بين فعل الإضرار والضرر الذي حدث، وأن هذا الضرر هو نتيجة لفعل الاضرار الصادر من الفاعل، وبمعنى آخر بأن فعل الإضرار الذي حدث على أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي هو السبب في وقوع الضرر على المضرور، ويقع عبء اثبات علاقة السببية على المطالب بالتعويض، وتكون مفترضة إذا أثبت المتضرر فعل الإضرار والضرر الناتج عنه، حيث تنشأ قرينة بسيطة على توفرها ويستطيع المدعى عليه نفي القرينة متى ما أثبت وجود السبب الأجنبي[٧٩].

إذا تعددت الأسباب المؤدية للضرر فيؤخذ بالأسباب الجوهرية والمنتجة للضرر؛ لأنها تعد الأسباب المؤدية لتحقق الضرر وفق المجرى العادي للأمور، وقد تثار مسألة تعدد الأضرار الناتجة عن فعل الإضرار، هل يسأل الفاعل عن جميع الأضرار؟ والجواب هنا يتم التعويض عن الضرر المباشر، والذي لا يستطيع المدعي أن يتفاداه بجهد معقول، بينما الضرر غير المباشر لا يتم التعويض عنه؛ لأن يمكن للمتضرر أن يبذل جهد معقول لدفعه والتخلص منه[٨٠].

نخلص مما سبق أن الضرر يتحقق بأحد الأفعال الي سبق ذكرها، حيث يجب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة لا تسيء للأفراد، إذ يتحقق الضرر عند قذف أو تهديد الشخص على تطبيق التواصل الاجتماعي، أو الاعتداء على الحقوق الشخصية كالحق في الصورة، أو الاعتداء على حق محو البيانات الشخصية، أو على حقوق

---

[٧٩] رمضان أبو سعود، مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٣٨٧.

[٨٠] محمد إبراهيم بنداري، المدخل لدراسة القانون العماني، الأجيال، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص٣٢٢.

الملكية الفكرية، كما أن الضرر الناتج عن سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي قد يكون مادي أو معنوي، وقد يجتمع الضرر المادي والمعنوي في الوقت ذاته.

المطلب الثاني

التعويض كأثر للاستخدامات غير المشروعة لتطبيقات التواصل الاجتماعي

بعد التطرق إلى أركان المسؤولية عن الفعل الضار في المطلب الأول، لابد من التطرق إلى أثر تحقق أركانها، وتتمثل في وقف الاعتداء على الحقوق اللصيقة بالشخصية مثل الحق في الصورة، والاسم وفقا للمادة (٤٦) من قانون المعاملات المدنية العماني[٨١]، والتعويض الذي يهدف إلى جبر الضرر، فهو يدور وجوداً وعدما معه[٨٢]، ويتم تقدير التعويض وفقاً لما جاء في المادة (١٨١) من قانون المعاملات المدنية العماني حسب ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب مع اشتراط أن يكون الضرر نتيجة طبيعية للفعل الضار[٨٣]، ويشمل الضرر في هذه المادة الضرر بنوعيه المادي والمعنوي؛ لأن المشرع لم ينص على نصوص خاصة للتعويض عن الضرر المعنوي[٨٤]، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع التعويض في الفرع الأول، وتقدير التعويض في

---

[٨١] تنص (٤٦) من قانون المعاملات المدنية العماني على أن: "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء، وله التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

[٨٢] محمد المرسي زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام في القانون العماني الفعل الضار والفعل النافع، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٤، مصر، ص ٢١٧.

[٨٣] المادة (١٨١) من قانون المعاملات المدنية العماني ينص على: "يقدر التعويض في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار".

[٨٤] محمد إبراهيم بنداري، الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني، مرجع سابق، ص٣١١.

الفرع الثاني، والمسؤول عن التعويض عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي في الفرع الثالث.

الفرع الأول

أنواع التعويض

يكون الضرر الناشئ عن فعل الإضرار إما مادي، أو معنوي، وقد ينتج عن فعل الأضرار ذاته النوعين؛ ولذلك تنوعت طرق تعويض الضرر إلى: تعويض عيني، وتعويض مادي، وذلك بما يتماشى مع الواقعة المعروضة أمام القاضي [٨٥]، وهذا ما سيتم بيانه في هذا الفرع.

أولاً– التعويض النقدي: يعد التعويض النقدي أسهل الطرق وأكثرها استخداماً للتعويض عن الضرر المادي والمعنوي، ويقصد بهذا النوع من التعويض إعطاء المضرور مبلغ مالي مناسب للضرر الذي تعرض له، وذلك تعويضاً عن نقص ذمته المالية، وإرجاعاً للحال قبل حدوث الضرر [٨٦].

الأصل أن يكون التعويض نقدياً أي بمقابل ويكون التعويض في هذه الحالة مساوياً للضرر، ومن خلال الحكم بالتعويض النقدي يتم إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر [٨٧]، واستثناءً على الأصل يتم التعويض عينياً.

ثانياً– التعويض العيني: المادة (١٨٢) أجازت للمحكمة الحكم بالتعويض العيني وفقاً للظروف وبناءً على طلب المضرور، ويتضح من المادة ذاتها بأن التعويض العيني هو

---

[٨٥] محمد فاروق العكام، طريقة تعويض الضرر ووقت تقدير التعويض، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٣٤)، ٢٠٠٥، ص ١٧.

[٨٦] صبري حمد خاطر، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة البحرين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص٤١٢.

[٨٧] المرجع السابق.

إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر، أو الأمر بفعل يكون متصل بالفعل الضار[٨٨].

يمكن تطبيق التعويض العيني عن الأضرار الناشئة عن سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي على سبيل المثال إذا نشر شخص على أحد التطبيقات صورة مطعم مع ذكر اسمه، وأنه يستخدم مواد غذائية منتهية الصلاحية، أو قد ينشر شخص بأن كتاب معين يحتوي على معلومات خاطئة مما يتسبب بنقص مبيعاته، ففي هذه الحالات يتم التعويض العيني من خلال حذف المحتوى المسيء للمطعم، أو الكتاب ونشر اعتذار لصاحب المطعم، أو مالك الكتاب، وقد يكون الهدف من هذا الفعل غرض شخصي وانتقامي[٨٩]، بالمقابل الضرر المعنوي المتمثل في الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة لا يمكن جبره بالتعويض النقدي، حيث أن الألم الذي يشعر به الفرد جراء التعدي على شرفه واعتباره لا يزيله المال، ولا يمكن إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر.

الفرع الثاني

تقدير التعويض

يجب أن يكون حكم القاضي بالتعويض متى ما توفرت أركان المسؤولية عن الفعل الضار مسبباً، وإذا لم يحتوي الحكم على أسباب يُعد مخالفاً للقانون، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون التعويض مُناسباً لحجم الضرر الذي تعرض إليه المتضرر حسب ما جاء

---

[٨٨] المادة (١٨٢) من قانون المعاملات المدنية العماني تنص على: "يقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للمحكمة تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور أن تأمر بإعادة الحال إلى ما كان عليه أو أن تحكم بأداء أمر متصل بالفعل الضار على سبيل التعويض".

[٨٩] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

في الطعن رقم (٢٠٠٨/٦٨٠) من المحكمة العليا [٩٠]، وبالتالي يجب على القاضي في قضايا تطبيقات التواصل الاجتماعي الحكم بالتعويض المناسب للمتضرر، فنشر صورة تثير السخرية لشخص ويشاهدها كل من يستخدم هذا التطبيق يختلف عن نشر خبر سيء لنفس هذا الشخص بين أفراد منطقته، إذ أن حجم الضرر مختلف، ولاسيما إن الخبر المسيء ينتشر بسرعة هائلة في هذه التطبيقات.

كما يجب الأخذ في الحسبان عدد من النقاط عند تقدير التعويض وهي: أن تقدير التعويض لكل قضية يختلف بحسب الظروف الشخصية للمتضرر[٩١]، إذ إن نشر خبر سيء أو فضيحة لممثل مشهور، أو رجل سياسي يختلف عن الشخص غير المعروف، كما إن القضاء العماني يتجه إلى الجمع بين الضرر المادي والمعنوي عند اجتماعهما في أغلب القضايا، وبعض الأحكام يتم الحكم بتعويض منفصل لكل ضرر[٩٢].

---

[٩٠] جاء في الطعن رقم ٢٠٠٨/٦٨٠م مدني عليا: "إذا كانت محكمة ثاني درجة قد قررت التعويض دون بيان أسس التقدير بل أيدت ما انتهت إليه المحكمة الابتدائية التي خلا حكمها من التسبيب فإن حكمها يكون قد جاء مخالفاً مخالفة صريحة للقانون متعيناً لذلك نقضه"، مجموعة أحكام دائرة التعويضات ((الديات والأروش)) الصادرة عن المحكمة العليا مع المبادئ المستخلصة منها والدليل الاسترشادي بالإصابات والديات والتعويضات المقدرة لها، موقع لورتال، تاريخ الاطلاع (٢٠٢٣/١٠/٢٢-٥:١١ PM).

[٩١] أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٣٥٢

[٩٢] ومثال على ذلك ما ورد في الطعن رقم ١٥٧ / ٢٠٠٩ جلسة ١٦ / ٠٦ / ٢٠٠٩ م – المبدأ رقم: (٧٣) – س ق (٩) " ..... ومن ثم فإن التعويض المادي الذي يستحقه المطعون ضده الثاني عن إصابته يكون قدره = 100 ÷ (5000x 20) ألف ريال عماني وكان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد ما يفيد إصابة المطعون ضده الثاني إلى جانب الضرر المادي بضرر معنوي وأنه تم تقديره بمبلغ خمسة آلاف ريال عماني كتعويض جابر للمطعون ضده الثاني عن الضرر بعنصريه المادي والمعنوي"، مجموعة المبادئ والقواعد القانونية التي قررتها المحكمة العليا في الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٠، رقم الإيداع: ٢٠١٣/٦٦، رقم الطبعة ١٠/١/ج، سنة ٢٠١٠.

بالإضافة إلى ذلك أقرت المادة (٢٦٤) من قانون المعاملات المدنية بأن الوقت الذي يعتد به عند تقدير التعويض هو وقت وقوع الضرر[٩٣]، الجدير بالذكر أن رفع دعوى المسؤولية عن الفعل الضار يجب أن يتم قبل انقضاء خمس سنوات من اليوم الذي يعلم المتضرر بحدوث الضرر والمسؤول عنه، وفي كل الأحوال لا تسمع دعوى المسؤولية عن الفعل الضار بعد انقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار[٩٤].

الفرع الثالث

المسؤول عن التعويض عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي

اتجهت التشريعات في تنظيم المسؤولية المترتبة عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي إلى محاسبة مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي من خلال وضع العقوبات على فاعل الضرر، ولكن يتضح بأن هذه القواعد وحدها لم تكفي للقضاء على سوء استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، ونتيجة لذلك اتجهت بعض الدول إلى وضع قواعد مسؤولية مقدم خدمة الإنترنت [٩٥].

أولاً- مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي: لم يعرف القانون العماني مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي، ولكن بالرجوع إلى قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ فقد عرف المستخدم بأنه " كل شخص طبيعي، أو

---

[٩٣] المادة (٢٦٤) من قانون المعاملات المدنية تنص على: "... وتقدر المحكمة التعويض بما يساوي الضرر الذي أصاب الدائن فعلاً حين وقوعه".

[٩٤] المادة (١٨٥) من قانون المعاملات المدنية العماني تنص على: "١- لا تسمع دعوى التعويض الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء خمس سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسؤول عنه. ٣- لا تسمع دعوى التعويض في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار".

[٩٥] محمود محمد أبو فروة، مرجع سابق، ص١٨٤.

اعتباري، يستعمل خدمات تقنية المعلومات أو يستفيد منها بأي صورة كانت"[٩٦]، وبالرجوع إلى لائحة تنظيم مزاولة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي يتضح أنها ألزمت المرخص بعدد من الالتزامات عند التسويق والترويج على وسائل التواصل الاجتماعي ومنها: احترام الموروث الثقافي والحضاري لسلطنة عمان، وعدم نشر الاخبار، المغرضة والمضللة، والشائعات، عدم بث أي بيانات أو معلومات تسيء للأفراد أو أي فئات اجتماعية أخرى أو تحرض على الكراهية والعنف، عدم المساس بحقوق الملكية الفكرية[٩٧].

من تعريف المستخدم السابق يتبين بأنه قد يكون شخص طبيعي، أو اعتباري، بمعنى أنه قد تنشئ المؤسسات حساب على تطبيقات التواصل الاجتماعي يمثلهم، ويتم تفويض أحد الأفراد؛ لإدارته، وبالتالي يجب على المفوض احترام الحياة الخاصة للأفراد، وحقوق الملكية الفكرية، وحق محو البيانات الشخصية، وبالتالي إذا أساء الشخص الطبيعي أو الاعتباري استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي، فأنه تتم مساءلته حول فعل الأضرار الذي يشكل تعدياً على الغير.

تتيح هذه التطبيقات للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض من خلال إعادة نشر ما نشره صاحب الحساب سواء كان في تطبيق التيك توك (Tik Tok) الذ ي يتيح للمستخدمين إعادة نشر الصورة أو الفيديو الذي نشره صاحب الحساب، أو إعادة نشر التغريدة على تطبيق (X)، أو نشر الفيديو المنشور على تطبيق اليوتيوب، وغيرها من التطبيقات التي تتيح هذه الخاصية، فيظهر تساؤل هنا حول مدى مسؤولية معيد النشر،

---

[٩٦] القانون المصري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢) المكرر (ج) السنة الحادية والستون ٣ ذي الحجة سنة ١٤٣٩ الموافق ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨م.

[٩٧]" المادة (٩) من لائحة تنظيم مزاولة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

فظهر اتجاهان للإجابة على هذا السؤال، فذهب جانب من الفقه بأن مسؤولية معيد النشر تقوم إذا كان الشيء الذي أعاد نشره يمس حقوق الغير بدون النظر إلى حسن أو سوء نية القائم بالفعل، وعللوا ذلك بأن إعادة النشر هنا يعد فعل إضرار، والذي يعد من أركان القيام بالمسؤولية عن الفعل الضار، في حين ذهب جانب آخر من الفقه إلى عدم قيام مسؤولية معيد النشر؛ وذلك لأن إعادة نشره للشيء الذي يعد مخالفاً للقوانين والأنظمة لا يعني بالضرورة أنه موافقاً عليه، وإنما قد يعيد نشره من باب السخرية والإنكار للمحتوى، وبالتالي لا تتم مساءلته على شيء ظنياً [٩٨]، ويتبين أن الجانب الأول هو الأصح وذلك بأن إعادة النشر للمحتوى المخالف للقوانين تزيد من شهرته، وبالتالي مما يلحق ضرراً أكبر بالمضرور من التحديات التي تتم مواجهتها هنا هو إخفاء هوية المستخدم، وذلك باستخدام اسم مستعار، وإخفاء الاسم الحقيقي، وفي بعض الحالات يتم الوصول إلى المستخدم من خلال تتبع عنوان IP الخاص به، إلا أن هذا الأخير لا يمكن تتبعه دائما، وذلك على سبيل المثال عندما يتم استخدام IP متجول [٩٩].

ثانياً– مزود الخدمة: عرفت المادة الأولى من قانون مكافحة تقنية المعلومات العماني مزود الخدمة بأنه " كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص يزود المشتركين بالخدمات للتواصل بواسطة تقنية المعلومات أو يقوم بمعالجة أو تخزين البيانات والمعلومات الإلكترونية نيابة عن خدمة الاتصالات أو مستخدميها". ومن هذا التعريف يتبين بأن قد يكون مزود الخدمة شخص طبيعي، أو اعتباري عام كالدولة، والجامعة، أو اعتباري خاص كالجمعيات، والشركات، وتقتصر مهامه على توفير خدمات التواصل بواسطة تقنية المعلومات للمشتركين، أو معالجة أو حفظ البيانات والمعلومات الالكترونية بدلاً من خدمة الاتصالات أو مستخدميها.

---

[٩٨] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص٤٤٧.

[99] Carlisle George, Jackie Scerri, the same previous, page: 8.

تختلف مسميات مزود الخدمة، فقد يُطلق عليه متعهد الوصول، أو متعهد الخدمة، أو مورد منافذ الدخول، ويُعد عمله ذو طبيعة فنية، وحتى يستخدم الفرد أحد تطبيقات التواصل الاجتماعي لابد من الموافقة أولاً على شروط مقدم الخدمة، والتي تتضمن التعليمات التي يضعها المزود لاستخدام التطبيق وفق القواعد القانونية، والحقوق والالتزامات بين طرفي العلاقة ومن ثم تسجيل البيانات الشخصية في التطبيق لإنشاء صفحة خاصة به تميزه عن غيره من الحسابات، وبالتالي يستطيع الدخول عليها من خلال اسم المستخدم، والرمز السري، ولا يستطيع الغير الدخول عليه[١٠٠]، ويتم تصنيف العلاقة بين مستخدم تطبيقات التواصل الاجتماعي ومقدم الخدمة علاقة تعاقدية، إذ أن الأول لا يستطيع استخدام التطبيق بدون الموافقة على شروط الأخير، ولا يملك المستخدم سوى الموافقة على الشروط بدون رفضها، أو تعديلها، بينما يستطيع مقدم الخدمة تغيير الشروط في أي وقت، وبالتالي أي اخلال بالشروط من خلال المحتوى المنشور يحق للمزود حذفه، ومن الشروط التي تضعها تطبيقات التواصل الاجتماعي عدم الاضرار بالغير، وبالتالي عند التعدي على حقوق الغير ومخالفة الالتزامات التي وضعها مقدم الخدمة فأنه يكون مسؤولاً وفق المسؤولية عن الفعل الضار[١٠١].

بالمقابل ذهب جانب من الفقه إلى أن عمل مزود الخدمة فنياً بحتاً يقتصر على ربط المستخدم بالتطبيق الذي يريده، وبالتالي لا يمكن مسائلة المزود إلا في ثلاث حالات كالآتي: إذا كان المحتوى غير المشروع واضحاً له، وإذا كانت له القدرة على الوصول إلى هذا المحتوى، وإذا امتنع عن حذف المحتوى غير المشروع[١٠٢].

يتضح من خلال هذا المطلب إن المسؤولية عن الفعل الضار تنشأ عند الاستخدام غير المشروع لتطبيقات التواصل الاجتماعي بتوافر ثلاثة أركان وهي: حدوث فعل

---

[١٠٠] محمود محمد أبو فروة، مرجع سابق، ص١٨٠

[١٠١] محمود محمد أبو فروة، مرجع سابق، ص ١٨٢.

[١٠٢] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

الإضرار، وأن ينشأ عن هذا الفعل ضرر يصيب المدعي، وأن تربط بين فعل الاضرار والضرر علاقة السببية، وعند تحقق هذه الأركان يحق للمتضرر الحصول على تعويض، وفي مجال سوء استخدام البيانات الشخصية وحدوث ضرر من هذا الاستخدام، فإن التعويض الذي يحكم به يكون نقديا؛ وذلك لصعوبة إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوثه، فعلى سبيل المثال عند قذف أو سب شخص في تطبيق الواتساب فإن التعويض النقدي هو المتصور هنا، فلا يمكن إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر، ويقدر القاضي التعويض المناسب للضرر المعنوي.

ثالثاً- تطبيق التواصل الاجتماعي: يقوم تطبيق التواصل الاجتماعي بدور متعهد الإيواء، إذ يقوم بإيواء صفحات المستخدمين، ويُعرف متعهد الايواء بأنه " شخص طبيعي أو معنوي يتولى حفظ التطبيقات، والسجلات المعلوماتية التي تمكن المستخدم من الوصل إلى ذلك المخزون عبر الإنترنت"[١٠٣]، وعمل متعهد الإيواء إما أن يكون بالمجان وفي هذه الحالة يكون بمثابة إعارة مكان من الشبكة تابع لمتعهد الايواء للمستخدم[١٠٤]، أو أن يكون بالمقابل ويكون بمثابة عقد الإيجار بين متعهد الإيواء ومستخدم التطبيق[١٠٥]، ومن التعريف يتبين بأن مهمة المتعهد تتمثل في توفير مكان للمستخدم لتحميل منشوراته دون أن يكون له سيطرة عليها، واختلفت آراء الفقه حول مسؤولية متعهد الإيواء، حيث ذهب جانب من الفقه إلى عدم مسؤوليته تجاه إساءة الاستخدام؛ لأن دوره يقتصر على الإيواء، ولا يستطيع السيطرة على كل المحتوى الذي يتم نشره على تطبيقات التواصل الاجتماعي، وذهب جانب آخر إلى أن المسؤولية تتحدد بشروط العقد المبرم بين المتعهد والمستخدمين،

---

[١٠٣] حدة بو خالفة، النظام القانوني لمتعهد الإيواء عبر الانترنت، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (١٤)، ٢٠١٧، ص ٢٩٢.

[١٠٤] المرجع السابق.

[١٠٥] عبد الفتاح محمود الكيلاني، مدى المسئولية القانونية لمقدمي خدمة الانترنت، مجلة الفكر القانوني، جامعة بنها، العدد (١)، ٢٠١١، ص٤٩٥.

مع اشتراط توفير العناية اللازمة للحد من الاستخدام غير المشروع لهذه التطبيقات [١٠٦]، أعفى التوجيه الأوروبي المتعلق بالتجارة الإلكترونية والصادر سنة ٢٠٠٠ متعهد الإيواء من المسؤولية إذا كان لا يعلم بالنشاط غير القانوني، أو إذا أزال النشاط غير القانوني وعطل الوصول إليه فور علمه بوجوده [١٠٧]، وتجدر الإشارة بأن متعهد الإيواء لا يتدخل لحذف المنشور المسيء إلا إذا تم إخطاره بذلك، فإذا لم يحذف المحتوى المسيء بعد إخطاره هنا تقوم مسؤوليته [١٠٨].

الخاتمـــة

تمثل تطبيقات التواصل الاجتماعي وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين الأفراد، ولضمان تحقيق المنافع منها يجب الحد من الاستخدامات غير المشروعة لها، والتعويض عن الأضرار الناتجة عن الاستخدام غير القانوني لها، واستخلاصاً لما سبق تم التوصل إلى النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج:

١- تختلف تطبيقات التواصل الاجتماعي، فمنها ما يحتوي على صور ومقاطع فيديو كالإنستغرام والسناب شات، ومنها ما يقتصر على مقاطع الفيديو فقط كاليوتيوب، والتيك توك، ومنها ما يختص بالتسجيلات الصوتية كالبودكاست، ومنها ما يختص

---

[١٠٦] بوقرين عبد الحليم، المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماع: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد (١٦)، العدد (١)، ٢٠١٩، ص٣٩٣.

[107] Article 14 of Directive 2000/31/EC of the European Parliament and of the Council of 8 June 2000 on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market ('Directive on electronic commerce'), Official Journal of the European Communities, L 178, Volume 43, 2000, available at: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=OJ:L:2000:178:TOC, (1/6/2024- 9:38 PM).

[١٠٨] أحمد عبد الحميد أمين سليمان، مرجع سابق، ص ٤٤٩

بتخزين الملفات كجوجل ديكومنتس (Google documents)، ودورب بوكس (Drop box).

٢- تتعدد صور فعل الاضرار الواردة على تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل التعدي على الحياة الخاصة، والبيانات الشخصية، والملكية الفكرية، والتعدي على هوية الأفراد، واختراق الحساب، وغيرها من الصور.

٣- قد ينتج عن فعل الأضرار على تطبيقات التواصل الاجتماعي ضرر مادي كخسارة مالية، أو ضرر معنوي كالتعدي على الشرف، والسمعة، وقد يجتمع الضرر المادي والمعنوي في فعل الإضرار ذاته.

٤- يكون التعويض عن أضرار تطبيقات التواصل الاجتماعي في الأغلب نقدياً، ولكن قد يكون التعويض عينياً كإزالة المنشور المسيء، أو التعليق المسيء، والاعتذار عنه.

٥- نظراً لتعدد الأشخاص المساهمين في تقديم خدمة الإنترنت فقد يتعدد المسؤولون عن التعويض بين مستخدم تطبيق التواصل الاجتماعي، ومزود الخدمة، وتطبيق التواصل الاجتماعي.

٦- يترتب على قيام المسؤولية عن الفعل الضار حق المتضرر في المطالبة بوقف الاعتداء حسب المادة (٤٦) من قانون المعاملات المدنية العماني.

٧- لا يوجد تشريع قانوني خاص ينظم مسألة تطبيقات التواصل الاجتماعي، وما هي الحلول المتبعة في حالة عدم القدرة على معرفة المدعى عليه بأن يكون مجهول، أو يستخدم برامج تخفي هويته على التطبيقات.

٨- تقوم تطبيقات التواصل الاجتماعي بدور متعهد الإيواء، ولا تكون مسؤولة إلا إذا كانت على علم بالاستخدام غير القانوني، وله القدرة للوصول إلى هذا النشاط وامتنع عن حذف النشاط من التطبيق.

التوصيات:

١- إفراد قانون أو لائحة لتنظيم استخدامات تطبيقات التواصل الاجتماعي، ويتم التوضيح فيه الأفعال التي تُعد غير قانونية

٢- تطوير برمجة تعمل على حذف البيانات الشخصية بصورة تلقائية عند انتهاء المدة القانونية لحفظها في تطبيقات الوسائل الاجتماعي.

٣- يجب على مزودي خدمات الإنترنت وضع آليات فعالة للإبلاغ عن المحتوى الضار والسلوك غير الملائم، مما يسهل على المستخدمين تقديم البلاغات.

٤- فتح فروع محلية لتطبيقات التواصل الاجتماعي في السلطنة، بهدف تقديم دعم مباشر وفعال للمستخدمين، بما في ذلك قبول البلاغات والشكاوى، وتوجيه المستخدمين في حالة وقوع فعل الإضرار.

المراجـــع

أولاً- الكتب العامة:

- ادريس العلوي العبدلاوي، شرح القانون المدني النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، مطبعة النجاح، المغرب، ١٩٩٦م.
- أحمد شوقي محمد عبد الرحمن، النظرية العامة للالتزام، العقد والإرادة المنفردة في الفقه وقضاء النقض المصري والمصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م.
- رمضان أبو سعود، مصادر الالتزام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م.
- شريف الطباخ، التعويض عن المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م.

- صبري حمد خاطر، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة البحرين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م
- محمد إبراهيم بنداري، المدخل لدراسة القانون العماني، الأجيال، مسقط، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.
- محمد إبراهيم بنداري، الوجيز في مصادر الالتزام في قانون المعاملات المدنية العماني، الأجيال، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠٢٠م.
- محمد المرسي زهرة، المصادر غير الإرادية للالتزام في القانون العماني الفعل الضار والفعل النافع، دار الكتاب الجامعي، مصر، ٢٠١٤م.

ثانياً- الكتب المتخصصة:

- محمد نصر محمد، المسؤولية الجنائية للانتهاك الخصوصية المعلوماتية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر، ٢٠١٦م.
- سامي علي حامد عياد، الجريمة المعلوماتية وإجرام الإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م.

ثالثاً- الرسائل العلمية:

- أشرف بن عبد الله الضويحي، المساهمة في الجرائم المعلوماتية المتعلقة بالاعتداء الشخصي، رسالة ماجستير، قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.
- رحاب بنت فضل بن عيد بيت بن سليم حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ٢٠٢٠م.
- عبد الله عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل القانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عمان العربية، ٢٠٢١م.

- كوثر مختاري، الاعتداء على الحياة الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصري مرباح– ورقلة، ٢٠١٨م.
- مها يوسف خصاونة، فعل المباشرة والتسبب في الأضرار غير المشروع في القانون المدني الأردني: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل بيت، ٢٠٠٠م.

رابعاً– البحوث العلمية:

- أحمد عبد الحميد أمين سليمان، التعويض عن أضرار النشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٢م.
- أحمد قاسم فرح، النظام القانوني لمقدمي خدمات الإنترنت، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة المنارة، المجلد (١٣)، العدد (٩)، ٢٠٠٧م.
- بوقرين عبد الحليم، المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماع: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد (١٦)، العدد (١)، ٢٠١٩م.
- حدة بو خالفة، النظام القانوني لمتعهد الإيواء عبر الإنترنت، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (١٤)، ٢٠١٧م.
- رفعت محمد حسن المليجي، شحاتة محمد المراغي، عبادة أحمد عبادة الخولي، منى زهران محمد عبد الحكيم، المدونات الإلكترونية إحدى مستحدثات تكنولوجية التعليم، المجلد (٢٦)، العدد (١)، الجزء (٢)، ٢٠١٠م.
- طارق جمعة السيد راشد، الحماية القانونية لحماية البيانات الشخصية في القانون القطري والمقارن، مركز الدراسات القانونية– وزارة العدل، قطر، المجلد (١١)، العدد (٢)، ٢٠١٧م.

- عبد الفتاح محمود الكيلاني، مدى المسئولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت، مجلة الفكر القانوني، جامعة بنها، العدد (١)، ٢٠١١م.
- محمد بابكر العوض، الاتصال والتواصل في مجتمع المعرفة: نحو رؤية إسلامية للتواصل الإنساني، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد (٢١)، العدد (٨١)، ٢٠١٥م.
- محمد فاروق العكام، طريقة تعويض الضرر ووقت تقدير التعويض، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٣٤)، ٢٠٠٥م.
- محمود محمد أبو فروة، منصات التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها القانوني عن المحتوى غير المشروع، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٣)، ٢٠٢٢م.
- مريم ماضوي، الشبكة الاجتماعية الرقمية كمجال عام رقمي: قراءة في الأبعاد والحدود، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، جامعة الجلفة، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٠٢٠م.
- عصام محمد رشيد منصور، المدونات الإلكترونية مصدر جديد للمعلومات، مجلة دراسات المعلومات، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، العدد (٥)، ٢٠٠٩م.
- فهيد محسن الديحاني، الطبيعة القانونية للحق في الصورة الشخصية وحمايته المدنية في القانون الكويتي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (٢٨)، العدد (٥٦)، ٢٠١٢م.
- هنادي كمال كباشي، حماية حقوق الملكية الفكرية، مجلة العدل، وزارة العدل– المكتب الفني، المجلد (١٩)، العدد (٥٠)، ٢٠١٧م.
- وسام عبد محمد ظاهر، التنظيم القانوني لركن الضرر في المسؤولية الموضوعية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد (١٠)، العدد (٣٧)، ٢٠٢١م.

خامساً- القوانين والتشريعات العمانية:

- النظام الأساسي للدولة رقم (٢٠٢١/٦) في تاريخ ١١/يناير/٢٠٢١م المنشور في الجريدة الرسمية رقم (١٣٧٤) الصادر في ٢٠٢١/١/١٢م.
- قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٩) في تاريخ ١٧ من مايو ٢٠٠٨م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٨٦٤) الصادر في ٢٠٢٣/٦/١م.
- قانون الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٨، في ١٧ من مايو سنة ٢٠٠٨م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٨٦٤) الصادر في ٢٠٠٨/٦/١م.
- قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) في تاريخ ١٢ من مارس سنة ٢٠٠٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٧١٥) الصادر في ٢٠٠٢/٣/١٧م، وخضع هذا القانون لعدة تعديلات آخرها المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٦٨) الصادر في ١٢ من يونيو سنة ٢٠١١م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (٩٣٧) الصادر في ٢٠١١/٦/١٥م.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٢) في تاريخ ٦ من فبراير سنة ٢٠١١، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٩٢٩) الصادر في ٢٠١١/٢/١٥م.
- قرار وزاري رقم ٦١٩ / ٢٠٢٢ بإصدار لائحة تنظيم مزاولة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ ٢١ من ديسمبر ٢٠٢٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٤٧٣) الصادر في ٢٥ من ديسمبر ٢٠٢٢م.
- قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٧٤/٧)، في تاريخ ١٦ فبراير ١٩٧٤، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٥٢ الصادر في ١٩٧٤/٤/١م.

- قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم سلطاني رقم ٢٠١٨/٧ في ١١ من يناير سنة ٢٠١٨م، المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٢٢٦) الصادر في ٢٠١٨/١/١١م.
- قانون المعاملات المدنية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٢٩) في تاريخ ٢٦ من مايو سنة ٢٠١٣، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٠١٢)، الصادر في ٢٠١٣/٥/١٢م.
- قانون حماية البيانات الشخصية العماني، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٦، في ٩ من فبراير سنة ٢٠٢٢م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٤٢٩) الصادر في ٢٠٢٢/٢/١٣م.
- قانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرسوم سلطاني رقم ٣٣ / ٢٠١٧، بتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ٢٠١٧م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (١٢٠٤) الصادر في ٣٠ / ٧ / ٢٠١٧م.
- قانون الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٨، في ١٧ من مايو سنة ٢٠٠٨م، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٨٦٤) الصادر في ٢٠٠٨/٦/١م.

سادساً- القوانين المقارنة:

- القانون المصري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢) المكرر (ج) السنة الحادية والستون ٣ ذي الحجة سنة ١٤٣٩ الموافق ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨م.

سابعاً- المواقع الإلكترونية:

- Dropbox Desktop Experience for macOS & Windows
- مستندات Google: محرِّر مستندات على الإنترنت | Google Workspace
- معلومات واتساب القانونية، متوفر على موارد واتساب القانونية(whatsapp.com) ، تاريخ الاطلاع (٢٠٢٤/٥/١٧- ٨:٣٥ PM)

- ما الفرق بين حقوق النشر والعلامة التجارية، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على:
https://help.instagram.com/739368099602634/?helpref=uf_share
تاريخ الاطلاع (١٧/٥/٢٠٢٤- ١١:١٣ Pm).
- ما الحقوق التي أمتلكها كمالك حقوق النشر؟، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على:
https://help.instagram.com/1992178671014348/?helpref=uf_share
- حقوق النشر ونشر المحتوى على Instagram، مركز المساعدة في تطبيق الانستغرام، متوفر على حقوق النشر | مركز مساعدة Instagram، تاريخ الاطلاع (١٧/٥/٢٠٢٤- ١٢:٢٧ Pm).

ثامناً- البحوث الأجنبية:

- Carlisle George, Jackie Scerri, Web 2.0 and User-Generated Content: legal challenges in the new frontier, Journal of Information, Law and Technology, 2007.

تاسعاً- القوانين الأجنبية:

- Directive 2000/31/EC of the European Parliament and of the Council of 8 June 2000 on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market ('Directive on electronic commerce'), Official Journal of the European Communities, L 178, Volume 43, 2000.